

الجمعية العامة



الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة

الجلسة العامة ٨

الأربعاء، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد (ملديف)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد غاستورن (جمهورية تنزانيا المتحدة).
افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.
دائما على كفتي.

وقد ترددت أصداء قصتها - قصة الفرار من تشيكوسلوفاكيا كلاجئة في سن مبكرة والارتقاء إلى أعلى مستويات حكومة الولايات المتحدة - في ذهني في خضم الأزمة الحالية في أوكرانيا، وآمل أن أكون منصفة لذكرها اليوم. إنني واثقة من أنه ستتاح لنا الفرصة لإحياء ذكرى الوزيرة أولبرايت وتكريم إسهاماتها العديدة في الأيام المقبلة. لكنني اليوم أحزن عليها كصديقة لي وأتقدم بتعازي لعائلتها.

يصادف يوم غد مرور شهر على بدء روسيا غزوها الشامل لأوكرانيا - شهر من القصف الذي لا نهاية له. شهر من الاعتداءات الوحشية على رياض الأطفال ودور الأيتام والمباني السكنية وأجنحة الولادة؛ شهر من الهجمات التي لا هوادة فيها التي دمرت البنية التحتية وتركت ملايين الأوكرانيين من دون وسيلة يعول عليها للحصول على المياه النظيفة أو التدفئة أو الكهرباء؛ شهر من تصاعد مستويات الجوع والتشريد والصدمة؛ شهر من العنف غير المهادف الذي لا طائل منه

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أبدأ، أود أن أعرب عن حزني الشديد لعلمي أن وزيرة الخارجية السابقة وممثلة الولايات المتحدة السابقة لدى الأمم المتحدة السفيرة مادلين أولبرايت قد رحلت. لقد كانت الوزيرة أولبرايت مرشدة. وكانت رئيستي في العمل، سواء كوزيرة للخارجية أو عندما عملت معها في جورج تاون. كانت زميلة، وكانت صديقة على مدى عدة عقود. كانت رائدة ولامعة، وكانت أول امرأة تشغل منصب وزيرة الخارجية. وقد تركت أثرا لا يمحي على العالم وعلى الأمم المتحدة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



القوات الروسية ارتكبوا جرائم حرب في أوكرانيا. والعالم شاهد على ذلك. ويوم أمس، نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" مقاطع فيديو للقوات الروسية في بلدة خيرسون وهي تطلق النار على المتظاهرين المدنيين. وعلمنا مؤخراً أن القصف الروسي أسفر عن مقتل أحد الناجين من المحرقة يبلغ عمره ٩٦ عاماً في خاركييف. وكما حذرت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً في الأيام الأخيرة، نعتقد أن روسيا ربما تخطط لاستخدام أسلحة كيميائية أو بيولوجية.

ولا بد من القول أيضاً إننا نشهد تقارير كارثية عن الخسائر البشرية الهائلة التي تكبدتها القوات الغازية، بما في ذلك في صفوف الجنود المجندين الشباب. كما أن الرئيس بوتين ظلم، على مدار حربه، شعبه ظلماً كبيراً، وخاصة هؤلاء الشباب الروس الذين أجبروا على التضحية بحياتهم من أجل غروره وطموحه.

فخلال شهر واحد، تسببت روسيا في واحدة من أسرع الكوارث الإنسانية نمواً في العالم. ووفقاً للأمم المتحدة، نزح أكثر من ١٠ ملايين شخص - أي حوالي ربع سكان أوكرانيا قبل الحرب - حتى الآن بسبب هذا النزاع؛ وهناك ١٢ مليون شخص بحاجة إلى المعونة؛ و ٥,٦ مليون طفل غير قادرين على مواصلة الدراسة - جيل كامل من الأطفال الأوكرانيين المتضررين. وفي الأيام القليلة الأولى من الحرب وحدها، طلبت الأمم المتحدة ١,٧ بليون دولار لأوكرانيا والمنطقة. وفتحت الدول المجاورة حدودها أمام أكثر من ٣,٦ مليون لاجئ والعدد في تزايد مستمر.

إن حرب روسيا على أوكرانيا تعطل بالفعل إمدادات السلع الأساسية الحيوية للأمن الغذائي العالمي. ويهدد الارتفاع المتسارع في أسعار المواد الغذائية ونقص الأغذية، وما يقابلها من انعدام الأمن، بزيادة زعزعة استقرار المجتمعات الهشة وتفاقم الجوع وتحريك الهجرة. ويأتي هذا في وقت باتت فيه منظومة المساعدة الإنسانية العالمية مجهدة بالفعل أكثر من أي وقت مضى - حيث أننا نمر بمرحلة يقوم فيها برنامج الأغذية العالمي بإطعام أكثر من ١٣٨ مليون شخص في أكثر من ٨٠ بلداً.

الذي بدأه الرئيس بوتين، من دون اعتبار لعدد الأرواح الأوكرانية - والروسية - التي ستدمر في هذه العملية.

ويتعين علينا فقط النظر إلى محنة الناس في ماريوبول لفهم الوحشية التي ألحقها الرئيس بوتين بهم. ظلت ماريوبول، التي كانت ذات يوم موطناً لما يقرب من نصف مليون شخص، بدون طعام أو ماء أو كهرباء أو غاز لأسابيع. وخلال ذلك الوقت، قصفت روسيا مستشفى للأطفال والولادة في ماريوبول، أخبر شهود عيان من مسؤولي الأمم المتحدة أنه كان "عاملاً ويمكن التعرف عليه بوضوح" عندما أصيب.

وتفيد وسائل الإعلام والمدنيون بأن القوات الروسية واصلت قصف ممر إنساني، ومنعت وصول الإمدادات الحيوية المنقذة للحياة إلى ماريوبول. وعلى الرغم من إعلان روسيا وقف إطلاق النار لإجلاء المدنيين، ظللنا نرى صوراً للدبابات الروسية وهي تقصف المباني السكنية والمدارس وحتى مسرحاً كبيراً مكتوباً عليه باللغة الروسية كلمة "أطفال" بأحرف كبيرة بما يكفي لرؤيتها من الجو.

وقد سمعنا تقارير مثيرة للقلق تفيد بأن عدة آلاف من سكان ماريوبول قد نقلوا رغماً عنهم إلى مخيمات في روسيا وعن اختطاف صحفيين ونشطاء محليين وعن قصف واسع النطاق وهجمات على المدنيين.

وأفادت السلطات المحلية بأن روسيا قتلت ما لا يقل عن ٢ ٤٠٠ مدني - في هذه المدينة الأوكرانية وحدها - منذ بدء هجماتها. لكنهم يعرفون أنه ما إن تنتفش الغمة، سيتضح أن الحصيلة أعلى من ذلك بكثير.

وفي هذا الأسبوع، تكلم الأمين العام عن الدمار الذي لحق بماريوبول وخاركيف وطالب بإجراء تحقيقات شاملة وتحقيق المساءلة. ونحن نتفق معه في الرأي ونوافق على ذلك تماماً. وسيتم التحقيق في أفعال روسيا في ماريوبول بدقة، ومن المهم أيضاً أن يعرفها العالم كرمز للوحشية الروسية، إلى جانب أفعالها في حلب وغروزني.

وقبل وقت قصير، أعلن وزير الخارجية بلينكن أنه استناداً إلى المعلومات المتاحة حالياً، تقدّر حكومة الولايات المتحدة أن أفراداً من

والطبي ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. وتصوت الدول تأييداً للسماح للمدنيين بالفرار بأمان من العنف - بما في ذلك العديد من مواطنيها الذين يعملون ويعيشون ويدرسون في أوكرانيا.

وبتصويتها مؤيدة لمشروع القرار هذا، تعرب الدول عن دعمها للعمل البطولي الذي يقوم به العاملون في المجال الإنساني الذين يقدمون المعونة بطريقة غير متحيزة ومحيدة - ولنداء الأمم المتحدة العاجل لتمويل عملهم.

وبالتصويت مؤيدة لمشروع القرار هذا، تثبت الدول أنها ترى الأثر الذي يخلفه هذا النزاع بالفعل على العالم بأسره - على بلدانها - من خلال تقاوم انعدام الأمن الغذائي، فيما تبور حقول أوكرانيا وتبقى السفن المحملة بالحبوب في الميناء.

وبالتصويت مؤيدة لمشروع القرار هذا، تختار الدول أن تؤيد احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وحظر استخدام القوة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ويجب أن تكون لدينا الشجاعة لقول الحقيقة في هذه القاعة. لم تشب هذه الحرب من فراغ. ولم تكن هذه الأزمة الإنسانية كارثة طبيعية؛ فقد كانت من صنع الإنسان. ويجب على أي بلد يريد أن يبذل جهداً جاداً للتصدي لحالة الطوارئ الإنسانية في أوكرانيا أن يكون واضحاً بشأن سبب تلك الحالة الطارئة. والقيام بأقل من ذلك يسمح للمعتدي بالتخفي وراء لغة غامضة والادعاء لاحقاً بأنه كان يحاول المساعدة بالفعل.

إن روسيا هي المسؤولة عن التحريض على هذه الحرب. وسوف يستمر العالم في مساءلة روسيا عما تفعله بشعب أوكرانيا.

السيد تشو هيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الحكومة الكورية، أود أن أعرب عن خالص التعازي للولايات المتحدة وشعبها في وفاة الوزيرة مادلين أولبرايت. وكما قالت السفيرة توماس - غرينفيلد، فقد كانت الراحلة مصدر إلهام للعديد من الدبلوماسيين في جميع أنحاء العالم.

واليوم يمثل لحظة هامة لكي يقف العالم صفاً واحداً في وجه العنف الذي لا يقبله الضمير والذي تسبب في خسائر إنسانية فادحة. ومعرض علينا مشروع القرار A/ES-11/L.2، الذي اقترحته أوكرانيا، والذي يستجيب لهذه الكارثة الإنسانية. وهو نص تفاوضت عليه مجموعة أقاليمية متنوعة من الدول وشارك في تقديمه بالفعل ما يقرب من ٩٠ دولة عضواً. والنص واضح: فهو يؤكد من جديد، في أول جملة منه، تصميم ميثاق الأمم المتحدة على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

إنه نص يتعلق بحماية جميع المدنيين، ولا سيما أولئك الأكثر ضعفاً، ويتعلق بدعم البلدان المجاورة التي فتحت حدودها بسخاء أمام اللاجئين؛ كما يتعلق بدعم الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني في عملهم المنقذ للحياة، وهو أمر مهم. ويطلب النص بحماية المدنيين الفارين من النزاع المسلح والعنف - بمن فيهم الرعايا الأجانب - دون تمييز. وهو يطلب بالسماح لهم بالمرور الطوعي والأمن ودون عوائق.

ويدعونا جميعاً إلى التخفيف من أثر النزاع على زيادة انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، حيث يواجه ملايين الأشخاص المجاعة أو الخطر المباشر لحدوث مجاعة في جميع أنحاء العالم. فهو لا يدعو إلى تمويل الاستجابة الإنسانية التي تتسببها الأمم المتحدة في أوكرانيا ومحيطها فحسب، بل يعرب بالفعل عن القلق إزاء المشهد العالمي للاحتياجات الإنسانية برمته.

إن الامتناع عن التصويت في مواجهة الفظائع التي ترتكبها روسيا أمر غير مقبول. ويجب مساءلة روسيا عن الأزمة الإنسانية التي تسببها، ولهذا السبب، وبناء على القرار دإط-١١/١ المتخذ في ٢ آذار/مارس والذي أيده ١٤١ عضواً في هذه الهيئة، يطالب هذا النص بوضع حد لهذه الحرب ويوجه ذلك النداء إلى الشخص الواحد - الشخص الواحد - الذي لديه القدرة على وقف العنف، وهو فلاديمير بوتين.

إن الدول، بتصويتها مؤيدة لمشروع القرار هذا، إنما تصوت تأييداً لإنهاء الحرب واحترام وحماية العاملين في المجالين الإنساني

أن تكتمل أول قافلة للمعونة الإنسانية العاجلة بقيادة الأمم المتحدة، فإن هذه العمليات لإيصال المساعدات يجب أن تستمر. ونقدر أيما تقدير الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام والمجتمع الإنساني. ونشكر أيضا حكومات بلدان الجوار على سخائها ودعمها للاجئين الفارين من أوكرانيا.

وكي تنضم جمهورية كوريا إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، فقد ساهمت بمبلغ ١٠ ملايين دولار من المساعدات الإنسانية، التي تشمل توفير المواد والمعدات الطبية الطارئة، فضلا عن التمويل المرن استجابة للنداء الذي تقوده الأمم المتحدة. وسواصل القيام بدورنا للمساعدة في تخفيف حدة الحالة الإنسانية المؤلمة في أوكرانيا وحولها. وعلى نحو ما ذكرت أمام الجمعية العامة قبل ثلاثة أسابيع (انظر A/ES-11/PV.4)، فإن الحالة الإنسانية المزرية في أوكرانيا ليست بالمأساة الغريبة عن عن وفد بلدي. فمعاناة أطفال أوكرانيا اليوم مماثلة لمعاناة الأطفال الكوريين خلال الحرب الكورية في أوائل الخمسينات. إننا نشهد، يوميا، انفصالهم عن أحبائهم، وتعرضهم لمخاطر العنف بينما يبحثون يائسين عن ملاذ آمن، وما يواجهونه من إصابات وحالات وفاة بصورة عبثية. وتتمثل المسؤولية الجماعية الأكثر إلحاحا بالنسبة للمنظمة في وقف هذا التكرار المؤرق لحدوث الآلام التي عاناها الأطفال في القرن العشرين.

ولهذا السبب شاركنا في تقديم القرار ES-11/1، بشأن العدوان على أوكرانيا، قبل ثلاثة أسابيع، ولهذا السبب شاركنا الآن في تقديم مشروع القرار المتعلق بالآثار الإنسانية للعدوان على أوكرانيا (A/ES-11/L.2) وندعو الدول الأعضاء الأخرى إلى التصويت مؤيدين له.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على تضامن كوريا القوي مع الشعب الأوكراني وكذلك إرادتنا الراسخة للبقاء متحدتين مع المجتمع الدولي بالنيابة عنه.

السيدة بايرسيفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب، بالنيابة عن حكومة بلدي، عن خالص تعازينا ومواساتنا

يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في كل من أوكرانيا والبلدان المجاورة لها الناجمة عن العدوان الروسي على أوكرانيا. ويكرر وفد بلدي النداء العاجل الذي وجهه المجتمع الدولي إلى التنفيذ الكامل للقرار دإط-١١/١ بشأن العدوان على أوكرانيا. وننضم مرة أخرى إلى المجتمع الدولي في الإعراب عن إدانتنا القوية لأي هجمات على المدنيين وغيرهم من الأشخاص المشمولين بالحماية والأعيان المدنية.

ويساورنا قلق بالغ إزاء ملايين النساء والأطفال النازحين الذين تعرضوا لخطر العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والاتجار بالبشر. ويجب تحديد هوية الأطفال، غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم، وحمايتهم وتوفير مكان آمن لإقامتهم. وثمة شاغل خطير آخر يتمثل في أن استمرار قصف المناطق المأهولة بالسكان بالقنابل والقذائف يتسبب في معاناة مروعة، ويشكل خطرا شديدا على الصحة البدنية والنفسية والاجتماعية لأعداد غفيرة من الأطفال يمكن أن يستمر مدى الحياة.

وفي هذا الصدد، ندعو جميع أطراف هذا النزاع المسلح إلى إبداء الاحترام التام لقواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، حسب الاقتضاء.

كما نعرب عن قلقنا العميق إزاء الآثار السلبية المتتالية للنزاع على الأمن الغذائي وأمن الطاقة على المستوى العالمي. وستلقي الآثار البعيدة المدى لهذه الحرب بأعباء إضافية على الفئات أشد الفئات ضعفا في جميع أنحاء العالم.

وتحقيقا لتلك الغاية، نكرر دعوتنا إلى الاتحاد الروسي بأن يوقف الحرب الآن وأن يسحب فوراً جميع قواته العسكرية من أوكرانيا. فبدون تنفيذ وقف فوري للأعمال العدائية، ستستمر الزيادة في الخسائر الناجمة عن تلك الأزمة المأساوية. إن الشعب الأوكراني ليس وحده من تشتد حاجته إلى السلام في أوكرانيا، بل إن العالم بأسره أيضا بحاجة له.

وفي ذروة النزاع، تكتسي الحاجة إلى وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق أهمية بالغة بشكل خاص. ولئن كان من المفيد

ذلك على حماية السكان المدنيين وكذلك على القواعد المتعلقة بأسرى الحرب والمدنيين المعتقلين والجرحى والمرضى والمفقودين. كما ينطبق ذلك على الفضاء الإلكتروني والحماية الخاصة لمحطات الطاقة النووية. ولا يمكن أن يقودنا إلى نهاية هذه المأساة إلا الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني من جانب جميع أطراف النزاع والوقف الدائم للأعمال العدائية.

ويشكل المرور الآمن والطوعي للمدنيين ووصول المساعدات الإنسانية بشكل دائم ودون عوائق اثنتين من الأولويات. وفي هذا الصدد، تشجع سويسرا جميع المبادرات التي تسمح بحماية السكان المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال، فضلا عن إيصال المعونة الإنسانية. يجب التخطيط جيدا للهدنة الإنسانية والممرات الإنسانية وتأمينها بطريقة منسقة والاتفاق عليها وتنفيذها بالتفصيل بين طرفي النزاع. وتدعو سويسرا بصفة خاصة إلى حماية الأشخاص الضعفاء غير القادرين على مغادرة المدن المحاصرة بسبلهم الخاصة. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني، في إطار وجود ممرات أو بدونها.

وتتأثر التقارير الموثوقة عن استخدام القنابل العنقودية وغيرها من الذخائر المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان قلقا بالغا. إن الهجمات العشوائية محظورة وتشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني. وسيكون لاستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية أيضا عواقب إنسانية وخيمة. وقد يشكل استخدام هذه الأسلحة جرائم حرب. ولجميع الضحايا الحق في العدالة، وتدعم سويسرا الجهود المشتركة لكفالة المساءلة.

إن الحالة ملحة. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني في جميع الظروف. وليس أمامنا خيار سوى العمل على نحو جماعي. وتؤيد سويسرا مشروع القرار الذي قدمته أوكرانيا (A/ES-11/L.2) وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذوها. ويجب أن تقف الجمعية متحدة في مواجهة الأزمة الإنسانية وخطورة انتهاك القانون الدولي.

وهناك حاجة ماسة إلى إيجاد حل. وقد تكلم رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر مؤخرا عن الثقة بين طرفي النزاع "لتحويل الحلقة

فيما يتعلق بوفاة وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت. ونعرب عن تعازينا لأسرتها؛ وللوفد الأمريكي، برئاسة السفيرة توماس - غرينفيلد؛ وإلى الشعب الأمريكي والحكومة الأمريكية. لقد كانت مصدر إلهام كبير وقدوة لنا جميعا.

"كابوس اليقظة"، هكذا تصف اللجنة الدولية للصليب الأحمر حالة الأسر التي تحاول الفرار من مناطق النزاع بحثا عن مكان آمن. إنه كابوس يطارد السكان المدنيين ليس فقط في أوكرانيا ولكن أيضا في اليمن وسورية وأفغانستان وفي العديد من الحالات الإنسانية الأخرى المثيرة للقلق.

إن السكان المدنيين يواجهون خيارات غير إنسانية في تلك الحالات. بيد أن الجمعية العامة أمامها اليوم خيار واضح: خيار الوحدة في مواجهة انتهاك خطير للقانون الدولي. ويجب أن تحمي كرامة الإنسان وحياته.

إن سويسرا بلد محايد، ولكن الحياد لا يجبرنا على التزام الصمت في مواجهة انتهاكات القانون الدولي. بل على العكس من ذلك، فمن واجبنا أن نلتزم باحترام الميثاق.

وتدين سويسرا العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا بأشد العبارات الممكنة وتدعو روسيا، شأنها في ذلك شأن الأغلبية العظمى من أعضاء الجمعية العامة قبل ثلاثة أسابيع، إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية. ويساورنا قلق عميق إزاء الحالة الإنسانية، والتهديدات التي يتعرض لها السكان المدنيون، وتشريد الملايين من الناس.

وستواصل سويسرا إظهار التضامن. وقد استقبلنا بالفعل عددا كبيرا من اللاجئين بالتعاون مع شركائنا الأوروبيين. وحتى الآن، تم تسليم أكثر من ٥٠٠ طن من المساعدات من سويسرا إلى أوكرانيا. وقد وافقنا للتو على منح ٨٠ مليون فرنك سويسري إضافي لبرنامجنا الإنساني في أوكرانيا والمنطقة.

وتكرر سويسرا التأكيد على أن جميع أطراف النزاع ملزمة باحترام القانون الدولي الإنساني وضمان احترامه في جميع الظروف. وينطبق

وفي ذلك الصدد، يكتسي المرور الآمن وحماية جميع المدنيين المتضررين ومساعدتهم أهمية قصوى. ونشجع الطرفين على التعجيل بجهودهما للاتفاق على الممرات الإنسانية وتنظيمها.

وأذربيجان، من جانبها، تتخذ خطوات متسقة على الصعيد الوطني لمساعدة شعب أوكرانيا على معالجة الحالة الإنسانية الطارئة. لقد قدمنا مساعدات إنسانية بقيمة ١٢,٩ ملايين دولار، تتكون من أدوية وضروريات أساسية أخرى، ونواصل اتصالاتنا لمساعدة الطرفين للتفاوض على حل سلمي.

ونكرر دعوتنا إلى التسوية في أقرب وقت ممكن من خلال الوسائل الدبلوماسية السلمية حصرا، مع الامتنال الكامل لقواعد القانون الدولي ومبادئه التي توجه العلاقات بين الدول، بما في ذلك احترام السيادة والسلامة الإقليمية وحرمة الحدود.

وتحقيقا لتلك الغاية، نشجع على مواصلة الحوار بين الطرفين.

السيد كاستانييدا سولاريس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب باسم وفد غواتيمالا عن أصدق تعازينا لوفد الولايات المتحدة الأمريكية في الوفاة المحزنة لوزيرة الخارجية السابقة، السيدة مادلين أولبرايت. ونقدم بتعازينا وتضامننا. رحمة الله عليها.

إن غواتيمالا لم تتردد في المشاركة في تقديم مشروع القرار A/ES-11/L.2، الذي قدمه وفد أوكرانيا وشاركت في تقديمه أكثر من ٨٠ دولة عضوا، بشأن العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا.

وبصفتنا دولة داعية للسلام ومن الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، فقد تأثرنا بمشاهد أكثر من ٣,٢ ملايين أوكراني يفرون من بلدهم، سُردوا قسرا نتيجة عدوان دولة أخرى. النساء والأطفال والرجال وكبار السن - جميعهم فروا من نزاع قاس ومرور، مما يعيد إلى الأذهان مشاهد مشابهة جدا من الحرب العالمية الثانية.

وعلى الرغم من أن أوكرانيا وغواتيمالا بعيدتان تماما عن بعضهما البعض من الناحية الجغرافية، إلا أننا متحدون بقيم الإنسانية

المفرغة إلى دائرة للانفتاح". ويمكن استخدام اتفاقيات جنيف لإيجاد أرضية مشتركة والدخول في حوار. غير أن احترامها أمر غير قابل للتفاوض.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة جمهورية أذربيجان، أود أن أعرب عن تعازينا العميقة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبعثتها في وفاة وزيرة الخارجية معالي السيدة مادلين أولبرايت. لقد عرفتها شخصا ولن أنسى أبدا رئاستها القوية لمجلس الأمن في آب/أغسطس ١٩٩٣ أو بيانها الرئاسي (S/26326) ودعائها الكامل والثابت لسيادة ووحدة أراضي بلدي، جمهورية أذربيجان.

ولا تزال الحالة في أوكرانيا وحولها تثير قلقا بالغا. ونأسف لأن الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سلمي لم تسفر عن نتائج من شأنها أن توقف القتال وتحول دون اندلاع أزمة إنسانية.

ولا يزال المدنيون يتحملون وطأة الأعمال العدائية المسلحة. ومن دواعي القلق العميق أن نلاحظ العدد المتزايد من الضحايا المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن، وارتفاع أعداد المشردين. ونعرب عن تعازينا العميقة لأسر جميع الضحايا ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين.

وبينما تستمر الحالة في التسبب في مزيد من المعاناة الإنسانية وتفاقم العواقب الإنسانية، نؤكد مرة أخرى على ضرورة الاحترام الصارم للقانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. ومن المهم بنفس القدر حماية سلامة الأشخاص الفارين من مناطق الأعمال العدائية والعنف وكرامتهم وحقوقهم الإنسانية وحياتهم الأساسية، بدون أي تمييز وبغض النظر عن وضعهم.

ونكرر أيضا تأكيد الحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية من دون عوائق إلى جميع المحتاجين، وفقا للمعايير الدولية ذات الصلة، على النحو المبين، في جملة أمور، في القرارين ١٨٢/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ١٢٤/٧٦ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

من الضحايا في صفوف المدنيين، بما في ذلك ٩٥٣ حالة وفاة، ولاحظت أن الأرقام الفعلية من المرجح أن تكون أعلى بكثير.

وبالإضافة إلى ذلك، نزح قسراً أكثر من ١٠ ملايين شخص - أي ما يقرب من ربع سكان أوكرانيا. ويشمل هذا الرقم ٦,٥ ملايين مشرّد داخليا و ٣,٤ ملايين لاجئ، نصفهم تقريبا من الأطفال، فروا من أوكرانيا إلى البلدان المجاورة. وفي ذلك الصدد، اسبحوا لي أن أعرب، باسم باراغواي، عن تقديرنا للبلدان المجاورة التي لجأ إليها الضحايا المدنيون.

وعلى الرغم من الجهود المكثفة العديدة والدعوات المتكررة لوقف الأعمال العدائية كخطوة أولى لإيصال المساعدة الإنسانية واستئناف المفاوضات والحوار، ما زلنا نشهد معاناة الملايين من الناس، بمن فيهم الأطفال والنساء وكبار السن والمعوقون.

وندعو الجمعية العامة إلى ضمان الوصول الآمن وغير المقيد للعاملين في المجال الإنساني والصحي، الذين يضطرون لعملهم الدؤوب في ظل أقصى الظروف. وندعو على وجه الاستعجال إلى حماية المرافق الطبية والصحية والبنية التحتية المدنية بموجب القانون الدولي الإنساني.

وأود أن أؤكد مجددا دعم باراغواي للدعوة القاطعة إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية. كما ندعو مرة أخرى إلى التكثيف العاجل للجهود الدبلوماسية والحوار بحسن نية بين الطرفين.

وبنفس الروح والإرادة والقناعة التي أظهرناها حتى الآن، نود أن نضم صوتنا إلى صوت الغالبية العظمى من البلدان التي لا تريد الحرب. لقد قررنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار A/E-11/L.2 وأن نصوت مؤيدين له بهدف معالجة أسباب النزاع والعواقب الإنسانية الراهبة للحرب، وهو ما يهمنا اليوم وينبغي أن يكون فوق أي اعتبار آخر.

ولذلك، ندعو جميع الوفود إلى توجيه رسالة وحدة إلى المجتمع الدولي. ونحن مقتنعون بأنه يجب علينا أن نتخذ خطوات معا في

والتضامن، وقبل كل شيء، بضرورة حماية كرامة الفارين من النزاع والعنف، بدون تمييز من أي نوع.

وتدين غواتيمالا جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وندعو إلى الاحترام الصارم للقانون الدولي الإنساني.

لقد حان الوقت لإنهاء هذا النزاع غير المبرر. وتتضمن غواتيمالا إلى النداء الداعي إلى وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية ضد المدنيين في أوكرانيا: فلا مزيد من إزهاق الأرواح، ولا المزيد من الإصابات والجرحى بين المدنيين، ولا مزيد من الأمهات اللاتي يعانين من فقدان أطفالهن وأسرن بعد الآن.

ويجب أن نواصل اتخاذ إجراءات عاجلة لتنشيط جميع الجهود التي يبذلها الأمين العام والدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية الفورية للمدنيين المتضررين من هذه المواجهة التي لا معنى لها.

وغواتيمالا، بوصفها دولة تحترم القانون الدولي، تدعو إلى الدبلوماسية من أجل تجنب تصعيد للنزاع يمكن أن تكون له عواقب أكثر جسامة على المستوى العالمي، مؤكدة من جديد أهمية السعي لإيجاد حل سلمي لهذه الأزمة يتفق مع مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والقانون الدولي الإنساني ويحترم حقوق الإنسان احتراماً كاملاً.

السيد أريولا راميرس (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود، باسم جمهورية باراغواي، أن أعرب عن تعازينا القلبية للبعثة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، وكذلك لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية بمناسبة وفاة وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، فلترقد روحها في سلام.

وتتابع باراغواي بفزع شديد الحالة الإنسانية المتدهورة في جمهورية أوكرانيا منذ اندلاع النزاع في ٢٤ شباط/فبراير.

وتواجه أوكرانيا حالة إنسانية متزايدة الخطورة. فقد وثقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حتى ٢١ آذار/مارس، ٢٠١٠

الأمر من جانب المعتدي - وهو اتباع ضمير المرء ومبادئه الأخلاقية الأساسية. وأود أن أكرر ذلك النداء اليوم. يجب أن ينتهي الصراع، ولا بد من أن ينتهي الآن. ولا توجد سوى جهة فاعلة واحدة يمكنها وقفها، أي المعتدي، الاتحاد الروسي.

يساورنا قلق خاص إزاء حالة الفئات الضعيفة، بمن فيها النساء والأطفال. ووفقا لأحدث تقرير عن حالة اليونيسف في ١٦ آذار/مارس، فإن ٢,٩ مليون طفل بحاجة إلى مساعدات إنسانية. هؤلاء أطفال أبرياء، كانوا حتى وقت قريب يعيشون حياة طبيعية كما ينبغي للأطفال العيش، يلعبون مع والديهم وأسرهم. وأصبحوا الآن بحاجة إلى مساعدات إنسانية. لماذا؟ لماذا يتعين عليهم أن يمروا بكل هذه المعاناة؟ وهذا دليل أيضا على الجحيم الحقيقي الذي يعيشه الشعب الأوكراني، كما علّق الأمين العام على ذلك بالأمس.

إن أوكرانيا بحاجة إلى مساعدتنا، وبحاجة إليها الآن. وترحب سلوفاكيا بجميع المبادرات المتخذة في هذا الصدد لقيام الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني بإيصال المعونة الإنسانية على جناح السرعة إلى الناس في أوكرانيا وإلى اللاجئين في البلدان المجاورة، مثل سلوفاكيا. وفي الوقت نفسه، نشعر بالصدمة حقا إزاء التقارير العديدة التي تقيد بأن روسيا تهاجم المدنيين عمدا، وتضرب أهدافا مدنية في أوكرانيا، بما في ذلك المستشفيات ورياض الأطفال والمدارس، كما سبق أن ذكرت. وهذه الأعمال تشكل انتهاكات صارخة للقانون الإنساني الدولي - على أقل تقدير - وتشكل جرائم حرب.

اسمحوا لي أن أضيف حالة محزنة جدا. يوم الجمعة الماضي، قتل رجل يدعى بوريس روماننتشينكو، الذي نجا من الهولوكوست النازي في الحرب العالمية الثانية، خلال قصف روسي طال شقيقه. وفي هذا الصدد، فإن ذريعة الغزو الروسي لأوكرانيا على أساس "إزالة النازية" المزعومة، لا يمكن أن تكون أكثر نفاقا.

إن سلوفاكيا، بوصفها بلدا مجاورا ومتأثرا بشكل مباشر، تشعر بقلق شديد إزاء أزمة اللاجئين نتيجة العدوان الروسي. وعبر بالفعل أكثر من ٣,٥ مليون لاجئ من أوكرانيا إلى البلدان المجاورة منذ بداية

الجمعية العامة من أجل العودة إلى مسار احترام القانون الدولي والمبادئ التي توجه السياسة الخارجية نحو رفاه الشعوب وتنميتها.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي، بالنيابة عن حكومة سلوفاكيا وشعبها وبعثتها الدائمة، وكذلك بالأصالة عن نفسي، أن أعرب عن خالص تعازينا للوفاة المفاجئة لوزيرة خارجية الولايات المتحدة السابقة، مادلين أولبرايت، التي عملت أيضا سفيرة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. فقد جاءت، مثل كثيرين الآن، إلى هذا البلد في سن ١١ من تشيكوسلوفاكيا. وولدت في براغ وأُطلق عليها اسم ماري جانا كوريلوفا، وهي ابنة للدبلوماسي التشيكوسلوفاكي السابق جوزيف كوريل. واضطرت إلى الفرار من انقلاب شيوعي في الجمهورية التشيكوسلوفاكية السابقة. ونحن فخورون جدا بخدمتها لكلا البلدين - تشيكوسلوفاكيا ولاحقا الولايات المتحدة - وللأمم المتحدة وللعالم. إن إرثها مهم للغاية، لا سيما في يوم كهذا نناقش فيه مسألة هامة تمس جوهر قيم المنظمة ومبادئها ومستقبلها ومستقبل العالم. فلنسترشد بإرثها الهام وبالقيم التي ناضلت من أجلها على مدى سنوات عديدة. ولذلك نعرب عن احترامنا وتعازينا للولايات المتحدة ولشعبها ولأسرتها.

وتؤيد سلوفاكيا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق (انظر A/ES-11/PV.7). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

يساور سلوفاكيا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في أوكرانيا، التي ما زالت للأسف تتدهور. فقد أسفر النزاع بالفعل عن تكاليف بشرية كبيرة، بما في ذلك عدد متزايد من الخسائر في صفوف المدنيين وأضرار جسيمة بالبنية التحتية المدنية الحيوية، بما في ذلك البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والمدارس والمرافق الصحية. إن أعداد المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا صادمة، ولكننا نخشى أن يكون الواقع أسوأ بكثير بالفعل وأن نهاية العنف لا تلوح في الأفق.

وفي وقت سابق من هذه المناقشة، ناشدنا الضمير والمبادئ الأخلاقية الأساسية (انظر A/ES-11/PV.2). وهذا هو كل ما يتطلبه

تؤيد اليونان البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/ES-11/PV.7) وتود أن تضيف ما يلي بصفتهما الوطنية.

تواجه أوكرانيا واحدة من الأزمات الإنسانية التي طال أمدها جدا في العالم. إن احترام القانون الإنساني الدولي أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. والواقع أن هذا هو الحد الأدنى الذي من واجبنا أن نفعله بوصفنا بشرا في أحلك اللحظات التي نمر بها.

وبصفتهما يونانيين، شهدنا الأزمة الإنسانية الحالية من الداخل. فالجالية اليونانية في أوكرانيا، التي تضم أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ شخص يقيمون على جانبي خط التماس، في ماريوبول وأوديسا، لها وجود في المنطقة منذ أمد طويل، كونها جزءا منتجا من المجتمع المحلي. ومن المؤسف أن هؤلاء الناس، إلى جانب العديد من المدنيين الآخرين والأسر والنساء والأطفال، واجهوا الرعب والفظائع التي نعرفها جميعا الآن.

إن قناصلنا الذين ظلوا في أوديسا وماريوبول، أظهروا شجاعة وقوة وإيثارا لم يسبق لها مثيل، ونفذوا ست عمليات في المجل تحت اسم نوستوس - الكلمة اليونانية للعودة إلى الوطن - لإجلاء المواطنين اليونانيين والمغتربين اليونانيين من أوكرانيا. وقد وقفت مولدوفا ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى جانبنا في تلك الساعات العصيبة. ونشكرها على ذلك.

قدمت اليونان بالفعل أول مجموعة من المساعدات الإنسانية العينية القائمة على الاحتياجات، بما في ذلك الأدوية ومواد الرعاية الطبية والإمدادات الغذائية والمائية ومعدات دعم الحماية المدنية. وعلاوة على ذلك، نقدم المساعدة في البلدان المجاورة بغية التخفيف من وطأة معاناة الأشخاص الذين فروا من أوكرانيا، ومعظمهم من النساء والأطفال.

وكما أعلن رئيس وزرائنا، عندما تعود الأمور إلى طبيعتها، ستتمثل خطوتنا الأولى في إعادة بناء مستشفى الولادة في ماريوبول. بعد ذلك، سننسق مع شركائنا لبذل كل ما في وسعنا لإعادة المدينة إلى حالتها السابقة وتيسير عودة اليونانيين في الشتات إلى الحياة الطبيعية في أعقاب هذه المأساة. وستظل اليونان حاضرة في المنطقة، وهي المنطقة التي استقر فيها اليونانيون منذ قرون.

العدوان الروسي. ومن بين هؤلاء، دخل حتى الآن حوالي ٢٦٢ ٠٠٠ شخص سلوفاكيا. وقد بذلنا قصارى جهدنا ليس للترحيب بهم فحسب، بل أيضا لتقديم كل المساعدة اللازمة إليهم، بدءا بالدعم النفسي، والاجتماعي، والمواد الغذائية، والمأوى والمساعدة الطبية وغيرها من العناصر الهامة.

أعرب مرة أخرى عن دعمنا الكامل لجميع المبادرات والأنشطة التي تساعد اللاجئين الأوكرانيين الفارين من الغزو الروسي. إنهم موضع ترحيب في سلوفاكيا. وقد اتخذنا العديد من التدابير التشريعية التي تيسر توفير الملجأ المؤقت والخدمات الأساسية للأشخاص الذين يعبرون حدودنا، جميع الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة، بغض النظر عن أصلهم أو سبب اضطرابهم إلى الفرار من الصراع. إن حكومتنا والمنظمات الإنسانية والبلديات والأعمال التجارية، فضلا عن المواطنين الأفراد، مصممون على الاستمرار في تقديم الدعم الإنساني القوي بهدف تخفيف معاناة الشعب الأوكراني. في هذه الأوقات العصيبة جدا، نعرب عن تضامننا مع أوكرانيا كونها صديقا مقربا وجارا طيبا. إن التسبب في كل هذه المعاناة ينم عن سخرية وهمجية. في الختام، اسمحوا لي أنؤكد مجددا أن المعتدي المسؤول عن هذه الحالة معروف. وتحض سلوفاكيا الاتحاد الروسي مرة أخرى على الوقف الفوري للأعمال القتالية التي تشنها على أوكرانيا، ولا سيما الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية. ونؤيد الحوار المباشر الذي بدأ بين أوكرانيا والاتحاد الروسي وتدعو إلى التسوية السلمية للصراع، امتثالاً لميثاق الأمم المتحدة.

إن سلوفاكيا، بوصفها من بين مقدمي مشروع القرار الذي أعدته مجموعة دول عبر إقليمية، ستصوت بالطبع مؤيدة له.

السيدة ثيوفيلي (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أكرر ما قاله زملائي الآخرون، أي الإعراب عن أعرق مشاعر العزاء والمواساة للشعب الأمريكي على وفاة الوزيرة مادلين أولبرايت، التي كانت مصدر إلهام ونموذجا يحتذى به لجيلنا وما بعده. نتوجه بأفكارنا وقلوبنا نحو أسرتها والعديد من الأصدقاء.

(انظر A/ES-11/PV.6). وأعرينا، بطريقة واضحة جدا، عن رفضنا للحرب وأعدنا تأكيد التزامنا الراسخ باحترام مبادئ السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية لكل دولة عضو في الأمم المتحدة.

واليوم، نواجه بعدا جديدا لالتزامنا بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي: وهو التحدث بصراحة عن عواقب أزمة تؤثر علينا جميعا بشكل مباشر أو غير مباشر، مع إيلاء اهتمامنا لأسبابها. ومما لا شك فيه أنه سيتعين علينا أن نوجه جهودنا ونركزها على إسكات الأسلحة. ويجب أن نعمل على تحقيق ذلك بسرعة من دون إيماءات لا لزوم لها أو التواءات دلالية، لأن هذه هي مهمة منظمة الأمم المتحدة ولأننا مدينون بذلك للشعب الأوكراني.

فالإنسانية هي التي تجمعنا اليوم. والإنسانية هي في المقام الأول اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافيان لعام ١٩٧٧. وتتمثل الإنسانية، كما يقول الرئيس بيتر ماوير، في كفالة أن يكون للحرب حدود لأن حربا بلا حدود هي حرب بلا نهاية. إن الإنسانية تتعلق بضمان الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني، الذي هو الحد الفاصل بين الهمجية وإنسانيتنا المشتركة. وتعني الإنسانية التمييز بين السكان المدنيين والأهداف المدنية، من ناحية، والمقاتلين والأهداف العسكرية، من ناحية أخرى، مع مراعاة أن السكان المدنيين والأهداف المدنية لا يمكن ولا يجب أن يكونوا هدفا للهجوم. وبالمثل، يجب أن تكون الهياكل الأساسية الضرورية لبقاء السكان المدنيين بمنأى عن أي هجوم عشوائي أو غير متناسب تشنه الأطراف المتحاربة. وتعني الإنسانية إلزام الأطراف المتحاربة بإتاحة أو تيسير وصول إمدادات الإغاثة سريعا ومن دون عوائق إلى المحتاجين في مناطق القتال.

ويجب عدم مصادرة العمل الإنساني لتحقيق أغراض سياسية أو استراتيجية أو تكتيكية. ويجب ألا تصطف النزعة الإنسانية مع دوافع خفية. ويجب ألا تكون شيئا يتعين استرداده. ويجب ألا تتطوي الإنسانية على أي تهكم أو خداع أو نفاق أو تهميش. كلا، يجب ألا تقسم النزعة الإنسانية أو تجزئ البشرية التي ننبتق منها ونمثلها.

إن استخدام النزعة الإنسانية كأداة يعني إنزال عقوبة مزدوجة بالجرحي وشهداء الحرب. فاستخدام العمل الإنساني كأداة يعني تقويض

إن جهودنا المشتركة لكي تمضي قدما بالعمليات الإنسانية وتوسيع نطاقها، لا بد من تقديم المساعدة الإنسانية المستمرة إلى الأشخاص المتضررين من تصاعد العنف - داخل البلد وخارجه - في امتثال تام للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية، والحياد، والنزاهة والاستقلالية.

إن الأنباء المقلقة عن الهجمات على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والطبي، وكذلك على المرافق المدنية، مثل المستشفيات والمدارس، تظهر بمنتهى الجلاء الحاجة الملحة إلى الحفاظ على الحيز الإنساني وحمايته. إذ أن حماية الحيز الإنساني تعني تهيئة بيئة عمل مواتية تمكن وتيسر وصول المساعدة الإنسانية إلى جميع المحتاجين على نحو آمن وبدون عوائق. وهي تعني إنشاء ممرات إنسانية للإجلاء الآمن للمدنيين ولكفالة الوصول الآمن لجميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لتوفير الأدوية والإمدادات الحيوية على وجه السرعة.

واليوم لا يقتصر كفاحنا على تأمين المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها وإنقاذ الأرواح البريئة فحسب، بل إننا نكافح للحفاظ على جانبنا الإنساني.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): في مستهل بياني، أود أن أعرب عن خالص تعازي ومواساتي لزميلتنا السفيرة ليندا توماس - غرينفيلد ولحكومة الولايات المتحدة في وفاة وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت. فلترقد روحها بسلام.

نحن في هذه القاعة اليوم لننتكلم عن العواقب الإنسانية للحرب في أوكرانيا. فما يحدث في أوكرانيا اليوم هو انعكاس لما يحدث في معظم الحروب والأزمات والنزاعات في جميع أنحاء العالم: عنف وشذائد وتشريد وعوز ويأس. إن محنة السكان الأوكرانيين - ومحنة الأفارقة العالقين في خضم الأعمال العدائية والتمييز ضدهم في نزوحهم - مرآة لجميع شعوب العالم التي تعاني لأسباب غير مفهومة من إنكار حقوقها الأساسية ومما يحدث، على حساب مصلحتها، عندما يواجه القانون الدولي الإنساني تحديات.

وقد أعرينا في هذه القاعة ذاتها، في ٢ آذار/مارس ٢٠٢٢، عن آرائنا بشأن الحالة في أوكرانيا فيما يتعلق بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة

نصت عليه المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. كما ترحب دول مجلس التعاون بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة للعودة إلى طريق الحوار والمفاوضات والوقف الفوري لكافة الأعمال العدائية.

نود التأكيد على أن دول مجلس التعاون تربطها علاقات ودية مع جميع الأطراف. ولذلك، تقدر وتشجع دول المجلس الجهود المبذولة من قبل جميع الأطراف الفاعلة لتجنيب المدنيين المزيد من المعاناة. وفي هذا الصدد، تشيد دول المجلس بالجهود المبذولة من قبل الدول التي استضافت الفارين من مناطق النزاع دون تمييز.

تدعو دول مجلس التعاون الخليجي جميع الأطراف إلى الالتزام بتعهداتهم وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بحماية المدنيين الفارين من العنف، وإتاحة العبور الآمن والطوعي لهم، والامتناع عن استهداف أو تدمير أي منشأة حيوية. كما تؤكد على الالتزام بذلك أثناء التعامل مع الأسرى والجرحى والمرضى وإعادة رفات القتلى والبحث عن المفقودين وإبلاغ ذويهم عن مصيرهم، وفقا للالتزامات الدولية بهذا الشأن، وتيسير الوصول الآمن والسريع للمساعدات الإنسانية لجميع المحتاجين واحترام وحماية العاملين في المجال الطبي والإنساني. كما نشيد بالجهود الحثيثة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية للاستجابة بشكل عاجل للاحتياجات الإنسانية الطارئة، وأبرزها تسيير قافلة للمساعدات الإنسانية إلى مدينة سومي، والتي تمت بعد الاتفاق بين أطراف النزاع. وتعرب دول المجلس عن أملها في أن تكون هذه المبادرة خطوة في طريق الوصول إلى حل سلمي ومستدام لهذه الأزمة.

ختاماً، تدعم دول المجلس مسار الحوار القائم حالياً بين أطراف النزاع للتوصل إلى تسوية سلمية تجنب المنطقة والعالم التداعيات السلبية سياسياً واقتصادياً وإنسانياً.

السيدة كابوا (جزر مارشال) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد جمهورية جزر مارشال البيان الذي أدلى به ممثل فيجي باسم منتدى جزر المحيط الهادئ (انظر A/ES-11/PV.7).

الضمير الإنساني والقيم النبيلة التي شكلت منذ عام ١٩٤٩ الميثاق الاجتماعي للجنس البشري على أساس اتفاقيات جنيف.

ولن يؤيد بلدي أي محاولة لاستخدام العمل الإنساني كأداة، مدركاً تماماً أن هناك وقتاً للسياسة ووقتاً للعداء ووقتاً للعمل الإنساني. وسنمتنع عن أي اصطفاة لمصلحة ذاتية وسنبقى على المرسى طالما أن المياه تبدو مضطربة. وسنبقى هناك، منسجمين مع تطلعات شعوب العالم، لحين رسو قطار الإنسانية الحقيقية، الخالية من كل انتهازية.

في الختام، أود أن أشيد بالرجال والنساء الشجعان الذين يعملون بلا كلل - معرضين حياتهم للخطر - في ماريوبول وعلى مختلف الجبهات الأخرى وسط أنقاض مدمرة لإعطاء بصيص أمل للسكان الذين يعانون من محنة ولإعادة رسم وجه التضامن الإنساني. وباسم التزامهم وأحياناً تضحياتهم السامية، أود أن أردد نداء رئيس الصليب الأحمر بأن أكرر بقوة من على هذا المنبر أن المعاناة في ماريوبول ينبغي ألا تكون بأي حال من الأحوال مؤشراً على مستقبل البشرية.

السيد العتيق (المملكة العربية السعودية): يسرني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت.

تتابع دول مجلس التعاون الخليجي ببالغ القلق والأسف ما آلت إليه تداعيات الأوضاع في جمهورية أوكرانيا، لا سيما الإنسانية منها، في ظل تزايد أعداد اللاجئين والنازحين وتفاقم الخسائر البشرية والمادية.

إن مواقف دول مجلس التعاون الخليجي متسقة مع ثوابتها الداعية إلى الالتزام بالمبادئ الراسخة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة التي تحكم العلاقات بين الدول والقائمة على احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك أوكرانيا، ضمن حدودها المعترف بها دولياً واحترام مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ولذا، فإنها تؤكد على ضرورة العودة إلى الدبلوماسية والاحتكام إلى الحوار والمفاوضات السلمية بين أطراف الأزمة وضرورة الالتزام بما

الدولي. إن تصويتنا الجماعي اليوم ليس التزاما دوليا بالتصدي للعواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا فحسب، بل هو أيضا انعكاس واضح لجوهر ميثاق الأمم المتحدة ومَن بيننا في هذه القاعة لديه الشجاعة للوقوف وراءه.

وقد شاركت جمهورية جزر مارشال في تقديم مشروع القرار وستصوت مؤيدة لمشروع القرار A/ES-11/L.2، وتحت جميع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها.

السيدة هورفاث (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): نؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا (انظر A/ES-11/PV.7)، وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تشعر هنغاريا بقلق عميق إزاء الحالة المتدهورة بسرعة في أوكرانيا. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ونرى أن القرار ES-11/1، المعنون "العدوان على أوكرانيا"، والذي أيدته الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الجلسة السادسة لهذه الدورة الاستثنائية الطارئة، هو رسالة قوية من المجتمع الدولي في هذا الصدد.

ونعتقد أيضا أن الجهود المبذولة لحل الأزمة الإنسانية في أوكرانيا وحولها تستحق دعما واسعا بنفس القدر. وفي هذا السياق، ستصوت هنغاريا لصالح مشروع القرار المتعلق بالعواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا (A/ES-11/L.2)، وأحث جميع أعضاء الجمعية العامة على أن يحذوا حذوها.

لقد تسببت الحرب في أوكرانيا التي بدأتها روسيا في معاناة إنسانية واسعة النطاق، وخسائر لا حصر لها في صفوف المدنيين، ودمار هائل للبنية التحتية المدنية. وأجبرت الحرب في أوكرانيا التي بدأتها روسيا الناس على الفرار من منازلهم وطلب الأمان والحماية والمساعدة. ومع استمرار تطور الوضع، قد يفِر ما يقدر بنحو ٤ ملايين شخص من البلد، منهم ٩ من أصل ١٠ من الفارين من العنف الذي لا هوادة فيه من النساء والأطفال. وحتى ١٥ مارس/آذار، فر أكثر من ١,٥ مليون طفل من أوكرانيا، مما يعني أن ٥٥ طفلا يصبحون لاجئين كل دقيقة.

وأود أيضا أن أتوقف لحظة لأقدم خالص تعازينا القلبية للسفيرة توماس - غرينفيلد ومن خلالها لحكومة الولايات المتحدة، وبوفاة وزيرة خارجية الولايات المتحدة السابقة والممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، العظيمة مادلين أولبرايت. لقد كانت منارة أمل حقيقية للكثيرين منا.

تؤيد جمهورية جزر مارشال تأييدا كاملا الجهود الرامية للتصدي على وجه الاستعجال للحاجة الماسة على نحو متزايد إلى حل الأزمة الإنسانية في أوكرانيا. ولا يسع الجمعية العامة أن تصمت أو أن تبدو ضعيفة في وقت يطالب فيه العالم بأسره بقيادتنا. يجب أن نتكلم، وأن نتكلم بصوت واحد، ولكن علينا أيضا أن نتصرف باقتناع. وإذا لم تفعل الجمعية العامة ذلك، فإننا لن نضر إلا أنفسنا كمجتمع عالمي، ونقوض على وجه التحديد أهمية المنظمة التي ننتمي إليها جميعا. وبالنسبة للدول الكبيرة - والصغيرة، مثل بلدي - وبالنسبة للأشخاص الضعفاء في جميع أنحاء العالم، فإن هذه ليست مسألة تكافؤ أخلاقي، أو مجرد نزاع معزول.

القرار السابق لهذه الهيئة، القرار ES-11/1، لم ينفذ تنفيذا كاملا، والقرار الأخير الصادر عن محكمة العدل الدولية لم يلق آذانا صاغية. ولا يمكن معالجة الأزمة الإنسانية الخطيرة بفعالية دون وقف فوري للأعمال القتالية من جانب الاتحاد الروسي، ولا سيما الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية. وقد زاد حصار المدن في أوكرانيا، وخاصة ماريوبول، من تفاقم الحالة الإنسانية للسكان المدنيين. هذه ليست آراء؛ إنها حقائق لا جدال فيها تستند إلى الحقيقة والأدلة الموضوعية.

وفي نفس هذه اللحظة التي أتكلم فيها أمام الجمعية اليوم، يجري انتهاك المبادئ الحيوية لاتفاقية جنيف، ولا يزال المدنيون الأبرياء معرضين لخطر شديد. إن عجالات المساءلة المتعددة الأطراف تتحرك بالفعل، ولكن المساءلة تمتد أيضا إلى تصويت وأصوات كل دولة عضو حاضرة اليوم.

وللأزمة الإنسانية في أوكرانيا آثار فورية ومباشرة على كل عضو في هذه الهيئة يقدر ويحمي حقوق الإنسان الأساسية واحترام القانون

وتؤيد هنغاريا خطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر لزيادة وجودها في هنغاريا من أجل الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في أوكرانيا، بما في ذلك من خلال إنشاء قدرة لوجستية بالقرب من الحدود الهنغارية - الأوكرانية.

وفي الختام، تشعر هنغاريا بقلق عميق إزاء الحرب التي تدور رحاها في البلد المجاور لنا. ويساورنا القلق أيضا إزاء عواقبها الأمنية والإنسانية والسياسية والاقتصادية على نطاق عالمي. وتؤكد هنغاريا من جديد دعمها الثابت لسلامة أراضي أوكرانيا واستقلالها السياسي وسيادتها. واسمحوا لي أن أؤكد اعتقادنا الراسخ بأن التوترات والخلافات يجب أن تحل من خلال الحوار والدبلوماسية، وخاصة في نزاعات بهذا الحجم.

السيد مولالاب (ميكرونيزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أتقدم بخالص تعازي حكومتي إلى شعب الولايات المتحدة وحكومتها بوفاة وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت. وأود أيضاً أن أتقدم بتعازينا إلى بعثة أيرلندا بوفاة زميلنا، السفير جيم كيلي.

إنني أؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق من صباح اليوم ممثل فيجي بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ (انظر A/ES-11/PV.7). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

قبل ثلاثة أسابيع، اتخذت الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة القرار دإط-١١/١ بشأن العدوان على أوكرانيا. ومنذ ذلك الحين، اشتدت حدة الحرب، وارتفع عدد الخسائر في الأرواح، وأخذت الحالة الإنسانية في أوكرانيا منعطفا نحو الأسوأ؛ ويكتف الاتحاد الروسي الهجمات العشوائية على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية.

إن غزو روسيا لأراضي أوكرانيا ذات السيادة غير قانوني وينجم عنه الشقاء. وقد صدمنا جميعا الطابع العشوائي لهجماتها العسكرية ضد المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. إذ نزح بالفعل أكثر من ١٠ ملايين شخص، مع فرار أكثر من ٣ ملايين شخص من البلد إلى بر

والاستهداف المتعمد للمدنيين يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني. وندعو روسيا إلى احترام المبادئ الجوهرية الأساسية للقانون الدولي الإنساني التي توافقنا جميعا على التمسك بها: التمييز بين المدنيين والمقاتلين؛ وحظر مهاجمة من لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية؛ وحظر إلحاق معاناة لا داعي لها؛ ومبدأ الضرورة والتناسب.

وهنغاريا ملتزمة بمساعدة المتضررين من هذه الكارثة الإنسانية. واستجابة للأزمة الإنسانية المتطورة، فإن هنغاريا مستعدة، وفي حالة تعبئة تامة لاستقبال اللاجئين الذين يحتاجون إلى المساعدة أو المأوى خلال العدوان المستمر. ومنذ اندلاع الحرب، تعمل مراكز عبور الحدود في هنغاريا بكامل طاقتها. وفي الفترة من ٢٤ شباط/فبراير إلى ٢٢ آذار/مارس، دخل أكثر من ٦٣٠ ٠٠٠ شخص أراضي هنغاريا قادمين من أوكرانيا، وغالبيتهم الساحقة من المواطنين الأوكرانيين. وفي الوقت نفسه، طلبت بلدان ثالثة عديدة المساعدة منا في إجلاء مواطنيها أيضا. ونحن نسمح بدخول جميع الأشخاص الفارين من الحرب من دون أي قيود أو تمييز على أساس العرق أو الإثنية أو الدين أو بلد المنشأ.

إننا نواجه حالة إنسانية مقلقة للغاية في أوكرانيا يمكن أن تزداد تدهورا بسهولة. وقد أطلقت هنغاريا أكبر عملية إغاثة إنسانية في تاريخها. ولمعالجة الأزمة الإنسانية في أوكرانيا، قدمت هنغاريا ١,٧٥ مليون دولار لمنظمة المعونة الهنغارية المشتركة بين الكنائس، و ١٢,٥ مليون دولار للمنظمات الخيرية في هنغاريا لدعم هذا العمل الإنساني. كما قدمنا ١٠٠ ٠٠٠ لترا من الوقود، وزودنا عشرات الشاحنات بالأغذية والمنتجات الصحية ومنتجات رعاية الأطفال، وتبرعنا ب ١٢٠ جهاز تنفس اصطناعي، وأكثر من ١٠ ٠٠٠ كيس لنقل الدم وغيرها من الإمدادات الطبية إلى أوكرانيا.

وعرضت هنغاريا أيضا تقديم خدمات الرعاية الصحية الشاملة للأطفال الأوكرانيين المحتاجين إلى العلاج في المستشفيات، ونحن على استعداد لاستقبال مؤقت للأطفال في مؤسسات الرعاية التابعة للدولة.

السيد أمورين (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): شاركت أوروغواي في تقديم مشروع القرار A/ES-11/L.2، المعنون "الآثار الإنسانية للعدوان على أوكرانيا"، الذي ننظر فيه اليوم في الجمعية العامة، وستصوت مؤيدة له. ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف في مواجهة الأزمة الإنسانية الخطيرة الناجمة عن الغزو غير المبرر لأوكرانيا من جانب الاتحاد الروسي.

ويجب أن تتوقف فوراً الأعمال التي تنتهك القانون الدولي الإنساني، ولا بد أن تمنح الوكالات الدولية إمكانية الوصول غير المقيد لمساعدة ضحايا النزاع المسلح، فضلاً عن المرور الآمن عبر الممرات الإنسانية للمشردين داخلياً من أجل إجلاء المدنيين وحمايتهم في مناطق النزاع.

وتشارك أوروغواي في إدانة أي هجوم على المدنيين والممتلكات المدنية المحمية، وتشير إلى التزامات جميع الدول والأطراف في النزاعات المسلحة بالاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبدأي التمييز والتناسب، فضلاً عن الالتزام باتخاذ جميع الاحتياطات المستطاعة لتجنب الضرر اللاحق بالسكان المدنيين أو تقليله.

ونود أيضاً أن نذكر بأن حصار المدن بهدف التسبب في الحرمان الناجم عن الجوع والنقص يشكل انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني.

ونتشاطر أيضاً الدعوة الموجهة إلى جميع أطراف النزاع المسلح لحماية الأعيان ذات الأهمية الحاسمة في توفير الخدمات الأساسية للسكان المدنيين، فضلاً عن احترام وحماية أمن الأفراد الذين يضطربون بأنشطة إنسانية. ونؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام والوكالات المتخصصة لتقديم المساعدة الإنسانية إلى الفئات السكانية الضعيفة والفئات الأكثر تعرضاً لعواقب الحرب، فضلاً عن حماية اللاجئين. وفي ذلك الصدد، نرحب بتعيين منسق للآزمات في أوكرانيا.

وتترك أوروغواي أن التوصل إلى حل دائم للحالة الإنسانية الراهنة في أوكرانيا يرتفع إلى حد كبير بإنهاء العدوان المسلح. ولذلك

الأمين. ونعرب عن تقديرنا لجيران أوكرانيا، الذين سارعوا إلى مساعدة أضعف الفئات السكانية ووفروا لهم الغذاء والمأوى والسلامة.

ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وبعد عدة جولات من المفاوضات، لا تزال معاناة السكان مستمرة. والممرات الإنسانية ضرورية للسماح للمعونة بالوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليها وتيسير مغادرة المدنيين الأبرياء من المناطق المتضررة من الأعمال العدائية، ولكن المعتدي انتهك مراراً وتكراراً شروطها المتفق عليها.

ويسرنا اليوم أن ننظر في مشروع القرار A/ES-11/L.2، الذي عرضته أوكرانيا في وقت سابق (انظر A/ES-11/PV.7)، المعنون "الآثار الإنسانية للعدوان على أوكرانيا". وهو واضح بشأن السبب الجذري للنزاع ومن هو المسؤول. ونقدر أنه يدعو إلى كفالة حماية جميع المدنيين، بمن فيهم رعايا البلدان الثالثة، الذين يسعون إلى الفرار من أوكرانيا، دون تمييز على أساس العرق أو الجنسية أو الدين. كما يدين أي أعمال تتم عن العنصرية أو كراهية الأجانب ترتكب ضد الفارين من أوكرانيا.

ويدعو مشروع القرار كذلك إلى كفالة التمويل الإنساني الكافي للتمكين من استجابة إنسانية قوية للأمم المتحدة. وتود ميكرونيزيا أن تبدي تقديرها ودعمها للمبادرة وستتظر في أفضل السبل للمساهمة. وتواصل ميكرونيزيا التضامن مع شعب أوكرانيا وحكومتها.

ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يحشد قواه دعماً لمشروع القرار، لأنه يركز على الأهداف والاحتياجات الإنسانية الملحة، التي قد يحدث تحقيقها الفرق بين الحياة والموت بالنسبة للعديد من الأوكرانيين الشجعان. ومشروع القرار المقترح جاء في الوقت المناسب، ولن يكون اعتماد هذا الجهاز له عملاً يحظى بتقدير عميق بوصفه بادرة إنسانية فحسب، بل سيكون أيضاً علامة مشجعة على التصميم الأوسع نطاقاً لهذا الجهاز وأعضائه.

ولهذه الأسباب، ينضم وفد بلدي إلى جميع المشاركين في تقديم مشروع القرار A/ES-11/L.2 ويدعو إلى اعتماده. وستصوت ميكرونيزيا مؤيدة لمشروع القرار.

والسلامة الشخصية وللمطالبة بحماية السكان المدنيين. ولا يمكن لأحد أن يكون غير مبال بمعاناة الملايين من البشر. فلا مكان هنا للامبالاة أو للسلبية.

وليس هناك حاجة إلى العودة للتاريخ الذي نعرفه جميعاً، ولكن المنظمة واتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها قد نشأت عن حرب مدمرة أوضحت أنه ينبغي أن يكون هناك حد أدنى من الإنسانية حتى في أقصى المواجهات.

وكان وفد بلدي أحد المشاركين الرئيسيين في تقديم القرار دإط-١/١١، المتخذ في ٢ آذار/مارس، الذي يرفض العدوان غير المبرر والذي لا مسوغ له الذي شنته روسيا على أوكرانيا. ومرة أخرى، ندعو هذه الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة المستأنفة للجمعية العامة إلى مناشدة الاتحاد الروسي أن يضع حداً في أقرب وقت ممكن لذلك العدوان على دولة ذات سيادة؛ ويحترم جميع قواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى المساعدات الإنسانية؛ ويلتزم بمبادئ الحوار البناء والمفاوضات الحرة والمساواة في الشروط فضلاً عن تعددية الأطراف، وهي الأسلحة الوحيدة التي ينبغي استخدامها هنا.

ونحن على يقين بأن مشروع القرار الذي تشارك كولومبيا حالياً مشاركة رئيسية في تقديمه والذي يقدمه أكثر من ٨٠ بلداً (A/ES-11/L.2) سيحظى بتأييد أغلبية الدول الأعضاء التي تستلهم علاقاتها الخارجية وعلاقاتها ما وراء البحار من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتديرها على أساسه.

إن الهدف من النص هو المطالبة بإنهاء الهجمات على أوكرانيا، مع التشديد على الالتزام الدولي بحماية السكان المدنيين، في امتثال صارم لقواعد القانون الدولي الإنساني، فضلاً عن جميع المبادئ والصكوك الواجبة التطبيق في هذا المجال، التي قبلناها جميعاً بتوافق الآراء.

لقد جئت من بلد شهد عواقب النزاع وفهم أن المفاوضات والحوار هما السبيل الوحيد للبناء وليس التدمير. كما رحبنا واستضفنا بسخاء

يكرر بلدنا التأكيد على الحاجة إلى التنفيذ الكامل للقرار دإط-١/١١، المؤرخ ٢ آذار/مارس، المعلنون "العدوان على أوكرانيا"، ويطالب الاتحاد الروسي بالوقف الفوري للأعمال القتالية والاحترام المطلق لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

وأخيراً، نكرر ندائنا إلى الأطراف بمواصلة المفاوضات الرامية إلى حل النزاع وإحراز التقدم فيها من خلال الحوار السياسي والمفاوضات والوساطة وجميع الوسائل السلمية، وفقاً للقانون الدولي وفي إطار الالتزام الواقع على عاتق جميع الدول الأعضاء بالاحترام الكامل ودون استثناء للمبادئ المنصوص عليها في المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

السيد فرنانديس دي سوتو بالديراما (كولومبيا) (تكلم بالإنجليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازي لحكومة الولايات المتحدة وكذلك للسفيرة ليندا توماس - غرينفيلد في وفاة وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت. وبصفتي وزير خارجية بلدي، فقد كان لي عظيم الشرف والسرور بأن أعمل معها في وقت حاسم من تاريخنا الوطني. اضطلعت وزيرة الخارجية أولبرايت بدور رئيسي في اعتماد وتنفيذ خطة كولومبيا، التي كانت مبادرة حيوية لبلدي وسكن لها دائماً امتناً كبيراً. فقد ترك عملها بصمة في وطني. ونعرب عن تعازينا القلبية للسفيرة توماس - غرينفيلد، لأننا ندرك صداقتها الوثيقة مع السيدة أولبرايت.

يصادف غداً ذكرى مرور شهر على بداية العدوان الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، وهو شهر شهدنا فيه ببالغ القلق هجمات على السكان المدنيين، حيث أزهقت عبثاً أرواح الآلاف من الأطفال والبالغين. وبلغ عدد النازحين ٦ ملايين شخص، وهناك أكثر من ٣ ملايين لاجئ.

لقد شهدنا تدمير البنية التحتية لأوكرانيا، ولا سيما المدارس والمستشفيات والمنازل، بوحشية بلغت أيضاً حدّ مهاجمة مسرح كان معروفاً بأنه يؤوي الأطفال. إن حصار ماريوبول هو حصار بالغ القسوة. ولا يوجد أي تفسير على الإطلاق يمكن أن يبرر تلك الفظائع.

وتكرر كولومبيا تأكيد تضامنها مع الشعب الأوكراني وتتكلم اليوم علناً للإعراب عن رفضها القاطع لذلك الانتهاك الخطير لاحترام الحياة

وتلتزم تيمور - ليشتي دائماً، بوصفها بلداً ديمقراطياً شاباً، بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة: وهي أنه ينبغي لكل دولة أن تتمسك بالقانون الدولي الذي يحكم النظام القائم على القواعد، وتحترم سيادة الدول الأخرى واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

واستناداً إلى وجهة النظر تلك، شاركت تيمور - ليشتي في تقديم قرار الجمعية العامة السابق المعنون "العدوان على أوكرانيا" (القرار دإط-١١/١) وصوتت مؤيدة له، وتكرر مرة أخرى تأكيد دعمها الكامل لمشروع القرار المعنون "العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا" (A/ES-11/L.2) بالمشاركة في تقديمه وتأيينه.

وتسلم تيمور - ليشتي بأهمية المساهمات الإنسانية التي يقدمها المجتمع الدولي لدعم الشعب الأوكراني، ولا سيما أضعف فئاته، مثل المسنين والنساء والأطفال، في هذا الوقت العصيب. ونشيد بما أبدته بلدان الجوار لأوكرانيا من سخاء ودعم جدير بالإعجاب للاجئين الأوكرانيين، ون دعم الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام والدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والوكالات الدولية لتقديم المساعدة الإنسانية. ومن جانبنا، وكدليل على تضامننا مع الشعب الأوكراني، ساهمنا نحن في تيمور - ليشتي بمبلغ ١,٥ مليون دولار من خلال برنامج الأغذية العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للمساعدة في معالجة مسألة أزمة الغذاء في أوكرانيا.

وختاماً، تؤكد تيمور - ليشتي مرة أخرى التزامها بدعم ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتدعو الآخرين إلى أن يحذوا حذوها.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): تتضم المكسيك إلى الوفود التي أعربت عن التعازي في وفاة وزيرة خارجية الولايات المتحدة مادلين أولبرايت.

نأتي إلى هذه الدورة المستأنفة للدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة على خلفية الواقع المأساوي للحالة الإنسانية في أوكرانيا الناجمة

ما يقرب من مليوني أخ وأخت من الفنزويليين الباحثين عن حياة جديدة على أراضيها. إن مثال الكولومبيين في هذه الحالة هو سبب آخر للتأكيد على أهمية قوة العمل الإنساني.

وبوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، في المنظمة، يجب أن نتكاتف معاً وأن نحقق خفضاً فورياً للتصعيد في الحرب بغية منع المعاناة الإنسانية وحماية أشد الفئات ضعفاً. ولا يمكننا أن نسمح بالخلط بين المدنيين والمقاتلين. وعلاوة على ذلك، فإن التزامنا بوصفنا المنظمة المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين هو بأن نذل قصارى جهدنا لضمان عدم استمرار هذا العدوان غير المبرر والكثير من المعاناة الإنسانية.

السيد نونيز (تيمور - ليشتي) (تكلم بالإنكليزية): باسم بلدي، تيمور - ليشتي، أعرب عن خالص تعازينا لشعب ولحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على وفاة وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية السابقة، السيدة مادلين أولبرايت. فلترد روحها في سلام.

وتتضم تيمور - ليشتي إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن تأييدها الكامل لاستئناف عقد الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة بشأن أوكرانيا.

ويساور تيمور - ليشتي قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الراهنة المتدهورة في أوكرانيا وحولها. وما فتئت نشهد منذ شهر تقريباً الأعمال العدائية ضد السكان المدنيين وتدمير البنى التحتية والمرافق في أوكرانيا، مما يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وكان لذلك النزاع المسلح أثر خاص على السكان المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء والفتيات، بمن فيهم المشردون واللاجئون. وتشاطر تيمور - ليشتي الألم والمعاناة اللذين سببتهما الحرب، لأننا اختبرناهما بأنفسنا. وتعلم تيمور - ليشتي أن الحرب لا تعود بالنفع على أحد. ولذلك فإننا ندعو أطراف النزاع إلى تسوية خلافهم من خلال حل سلمي ووضع حد للنزاع من خلال الدبلوماسية والحوار وتخفيف حدة التوترات.

على الفور فحسب، بل وعلى المدى الطويل أيضاً؟ ولهذا السبب يجب أن تكون الاستجابة متناسبة مع الاحتياجات. ويجب أن نقر بالعمل الذي تؤديه الأمم المتحدة في الميدان وأن ندعمه، فضلاً عن عمل الجهات الفاعلة الأخرى في مجال العمل الإنساني، التي يجب حماية أمنها، حتى تتمكن من مواصلة الاضطلاع بالمهمة الحيوية التي تؤديها.

لقد كانت المكسيك وستظل مدافعة عن القانون الدولي وحماية المدنيين والقانون الدولي الإنساني. وأكرر التأكيد للجمعية على ما أكدنا عليه طوال هذه الأسابيع، وهو أنه لا يمكن أن تظل المساعدة الإنسانية رهينة لاعتبارات سياسية. ولهذا السبب، يجب أيضاً أن نكون واضحين بشأن المبادئ الأساسية للعمل الإنساني، وقد حان الوقت لتأكيدنا.

وإذ نسترشد بهذا النهج، نود أن نؤكد أن مشروع القرار A/ES-11/L.2، الذي سيعتمد قريباً، هو نتيجة جهد جماعي يركز على الجوانب الإنسانية للأزمة، وأنه يتضمن الآراء المتنوعة لبلدان من المجموعات الإقليمية الخمس للأمم المتحدة. فلنحترم جميعاً روح الأمم المتحدة، ولنفي بواجبنا في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب في كل ركن من أركان الكوكب. هذه المبادرة الإنسانية للمجتمع الدولي هي، على الأقل، ما يستحقه الشعب الأوكراني، وينبغي أن ينظر إليها على أنها تأييد عملي لما يمكن للأمم المتحدة وينبغي لها أن تفعله في مواجهة معاناة أي دولة محاصرة بالنزاع المسلح.

السيد كينيلي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تعازي حكومة أيرلندا للولايات المتحدة حكومة وشعباً على وفاة وزيرة خارجية الولايات المتحدة السابقة مادلين أولبرايت. لقد اضطلعت بدور رئيسي في عملية السلام في أيرلندا الشمالية، وسوف يتذكرها شعب أيرلندا إلى الأبد لقيامها بهذا الدور.

وتؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً، في وقت سابق اليوم (انظر A/ES-11/PV.7) ونود الإدلاء بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

قبل ما يزيد قليلاً على ثلاثة أسابيع، عقدت الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة استجابة لفشل مجلس الأمن في

عن غزو الاتحاد الروسي. ومما يؤسف له أن الحالة ستستمر في التدهور بشدة ما لم يكن هناك وقف فوري للأعمال العدائية. وينبغي أن يكون وقف الأعمال العدائية أولوية لا مفر منها لأي قرار إنساني، ومع ذلك لا يبدو أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتفق على ذلك. ولا يبدو أيضاً أنهم جميعاً يريدون الإشارة إلى انتهاك الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، بشأن حظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي. وكلاهما عنصر أساسي لوقف الأزمة الإنسانية في أوكرانيا، ولهذا السبب نجتمع في هذه القاعة اليوم.

فيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن ١٢ مليون شخص يتأثرون بشكل مباشر بالنزاع، مع وجود أكثر من ٣,٥ مليون لاجئ، وأكثر من مليون مشرد داخلياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ٩٠ في المائة من الأشخاص الذين تمكنوا من المغادرة إلى البلدان المجاورة، التي ننوه بتضامنها ونثني عليه، هم من النساء والأطفال. هذه الأرقام هائلة. فلا يمكن تصور أن يضطر ١,٥ مليون طفل إلى الفرار من بلدهم في أقل من أربعة أسابيع.

كيف يمكننا التعامل مع هذا الطلب الهائل على الاحتياجات الإنسانية في ظل هذه الظروف المناوئة؟ ولهذا السبب، وليس لأي سبب آخر، قررت فرنسا والمكسيك الشروع في وضع مشروع قرار إنساني بحث في مجلس الأمن. وبعد أسبوعين من المشاورات المفتوحة والمرنة وبحسن نية، اتضح لنا أن الظروف لم تكن مواتية للتوصل إلى اتفاق في ذلك المحفل. هذا، إلى جانب الاهتمام الحقيقي الذي أبداه أعضاء الجمعية العامة بأن يكونوا جزءاً من الاستجابة الإنسانية، على نحو ما يتضح من مشاركة ٨٨ عضواً بالفعل في تقديم مشروع القرار A/ES-11/L.2، ما دفعنا إلى اتخاذ قرار بعرض المبادرة على هذا المحفل، الذي أثرته مشاركة العديد من الوفود، بغية جعلها استجابة المجتمع الدولي ككل.

وفي هذه المرحلة، من يشك في أن الأثر المباشر لهذا النزاع سيكون عالمياً وستزداد حدة الشعور به، مما يؤثر علينا جميعاً، ليس

غزوه لأوكرانيا فوراً، وسحب قواته من كامل أراضيها، والعودة إلى طريق الحوار والدبلوماسية قبل أن يضطر آخرون من شعب أوكرانيا إلى تكبد الثمن الفادح لحرب لا ترحم.

وتتمثل أولوية أيرلندا، كما يجب أن تكون جميع أولوياتنا بالفعل، في معالجة الحالة الإنسانية المأساوية في أوكرانيا والتخفيف من حدتها، ولنلتزم بالعمل بشكل بناء مع جميع الذين يشاركونا ذلك الهدف. ولذلك ندعو الآن إلى الوحدة وإلى أن نتكلم الجمعية العامة بصوت واحد، وأن تمضي قدماً وتصوت تأييداً لمشروع القرار الذي قدمته أوكرانيا صباح اليوم (انظر A/ES-11/PV.7).

السيدة ليندرتسي (ألمانيا) (تكلت بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن تعازينا لحكومة الولايات المتحدة وشعبها في وفاة مادلين أولبرايت، وزيرة خارجية الولايات المتحدة السابقة، التي ناصرت دائماً وبقوة حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم.

وتؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/ES-11/PV.7).

وأود أن أضيف، بصفتي الوطنية، أن الرعب ينتشر في أوكرانيا يوماً بعد يوم. فالمدارس والمستشفيات تتعرض للقصف، والنساء والأطفال والمسنون يموتون - وبعضهم عايش ويلات الحرب للمرة الثانية في حياته. ويوماً بعد يوم يصل آلاف الأطفال إلى وارسو ومولدوفا وبرلين. هل سيرون أصدقاءهم أو آباءهم مرة أخرى؟ جيل من الأوكرانيين يحمل ندوباً مدى الحياة. لقد فر بالفعل عشرة ملايين شخص - ربع عدد السكان. ماريوبول تقف رمزاً للحرب: مدينة قصفت ودمرت لتصبح أنقاضاً - وتحولت لتصبح مقبرة. هل هذا هو المستقبل لكل أوكرانيا؟

لقد أدانت الجمعية العامة انتهاكات روسيا لميثاق الأمم المتحدة ولسيادة دولة منا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي - أوكرانيا، دولة عضو في الأمم المتحدة ذات سيادة. لقد اختارت روسيا عمداً تجاهل مناشدتنا. وتواصل روسيا الهجوم بدون دون مراعاة للميثاق أو القانون الدولي، والأنكى، دون أي اعتبار لشعب أوكرانيا.

الوفاء بمسؤوليته عن التصدي للحرب في أوكرانيا. وفي ذلك الوقت، أدانت أيرلندا بشدة قيام الاتحاد الروسي بمواصلة غزو أوكرانيا بشكل غير مسوغ وغير مبرر في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة. وأكرر تلك الإدانة اليوم. وفي الجلسة الخامسة للدورة الاستثنائية الطارئة، اعتمدنا بأغلبية ساحقة قراراً يطالب الاتحاد الروسي بالإنهاء الفوري لغزوه لأوكرانيا وسحب جميع قواته العسكرية بدون قيد أو شرط (القرار دإط-١١/١).

وبعد ثلاثة أسابيع، نجد أنفسنا، مرة أخرى، في طريق مماثل. فلم يحترم الاتحاد الروسي إرادة الجمعية العامة. والواقع أن غزوه المستمر لأوكرانيا تسبب في أزمة إنسانية هائلة. وبينما نجتمع هنا اليوم، يضطر ملايين الأشخاص إلى الفرار من ديارهم، وتتزايد الخسائر في صفوف المدنيين، وتتعرض الهياكل الأساسية المدنية للقصف، بما في ذلك الهياكل الأساسية لإنتاج الأغذية وتوزيعها. ولا يزال مجلس الأمن أمام طريق مسدود وغير قادر على التصرف استجابة للأزمة الإنسانية غير المسبوقة، أساساً بسبب حق النقض الذي عفا عليه الزمن المخول للطرف المعتدي في الحرب. ولذلك ترحب أيرلندا بمشروع القرار A/ES-11/L.2 الذي قدمته أوكرانيا بشأن العواقب الإنسانية لهذه الحرب الروسية.

وكما هو الحال في جميع النزاعات في شتى أنحاء العالم، يدفع المدنيون الأبرياء الثمن الفادح. ونذكر تماماً أن المدنيين الأوكرانيين، ولا سيما أضعفهم، يتضررون من الحرب التي شنها الاتحاد الروسي في أوكرانيا، التي لا تزال تسبب زيادة في انعدام الأمن الغذائي وارتفاعاً في أسعار السلع الأساسية في العالم. وتدعو أيرلندا المجتمع الدولي إلى بذل أقصى جهد استجابة للأزمة الإنسانية العالمية الناجمة عن الحرب.

ويجب على الاتحاد الروسي أن يكف عن مهاجمة المدنيين والهياكل الأساسية المدنية في أوكرانيا وأن يسمح للمدنيين بالمرور الآمن وغير المقيد إلى الوجهات التي يرغبون في الوصول إليها. ويجب أيضاً كفالة سلامة جميع المدنيين الذين يقررون البقاء والعاملين في المجالين الإنساني والطبي. كما ندعو الاتحاد الروسي إلى إنهاء

الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في وفاة وزيرة الخارجية السابقة، مادلين أولبرايت.

تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/ES-11/PV.7). وسنبدي بضع ملاحظات إضافية بصفتنا الوطنية.

نكرر إدانتنا للعدوان الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، منتهكا بذلك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويجب على القوات العسكرية الروسية وقف الأعمال العدائية فوراً والانسحاب من أراضي أوكرانيا. ويجب أن تتوقف الهجمات العشوائية على سكان أوكرانيا وبنيتها التحتية المدنية، بما في ذلك الهجمات على المدارس والمستشفيات وشبكات المياه والصرف الصحي والمواقع الثقافية. وندعو الاتحاد الروسي إلى الامتثال الكامل للالتزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني. ونظل متضامنين تضامنا كاملاً مع أوكرانيا ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها.

لقد أثارت الحرب في أوكرانيا واحدة من أسرع أزمات اللاجئين نمواً في القارة الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية. إن استمرار تدهور الحالة الإنسانية في أوكرانيا وحولها يثير القلق، مع تزايد عدد المشردين داخليا واللاجئين. وتتطلب المأساة المتصاعدة سريعا تضامنا دوليا في تقديم المعونة لجميع المتضررين من دون أي نوع من التمييز.

ونجدد امتناننا للسّخاء الذي أبدته بولندا وسلوفاكيا ورومانيا وهنغاريا وجمهورية مولدوفا في استضافة ومساعدة الفارين من الحرب. ونعرب أيضا عن تقديرنا العميق ونكرر تأكيد دعمنا للجهود الإنسانية التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من الجهات الفاعلة لمساعدة جميع المحتاجين.

ومنذ بداية النزاع، استقبل بلدي بالفعل أكثر من ٢٠ ألف لاجئ من أوكرانيا، يستفيدون تلقائيا من الحصول على خدمات الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي في إطار نظام حماية مؤقت ومجمعات

واليوم، يقع على عاتقنا التزام بالاستجابة للكارثة الإنسانية التي تتكشف في أوكرانيا وتهدد أضعف السكان في جميع أنحاء العالم. واليوم، أمامنا خيار. وهناك نص مطروح للتصويت مفاده أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من جميع أنحاء العالم قد اتفقت مع أوكرانيا (A/ES-11/L.2)، البلد الذي يتعرض للهجوم، في الدعوة إلى وقف فوري للأعمال العدائية؛ والمطالبة بالامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين؛ وفي الدعوة إلى وصول المساعدات الإنسانية وحماية العاملين في المجال الإنساني والطبي؛ وفي الحث على التوصل إلى حل سياسي سلمي للنزاع؛ وفي الإعراب عن قلقها إزاء تأثير الحرب على الأمن الغذائي وأمن الطاقة في العالم قاطبة.

نحن بحاجة إلى تكثيف جهودنا الإنسانية في أوكرانيا والبلدان المجاورة. وستواصل ألمانيا والاتحاد الأوروبي توفير ملجأ لجميع الفارين من الحرب ومساعدتهم، بغض النظر عن بلدانهم الأصلي. ويجب علينا توفير أفضل حماية ممكنة لمن هم أكثر عرضة للخطر. وعلينا التصدي لتأثير الحرب على الأمن الغذائي والاستقرار الغذائي بشكل مشترك وفي كافة أنحاء العالم. ويتعين علينا أن نحافظ على التزامنا بإيجاد حلول سلمية للآزمات أينما تقع وتقديم المساعدة الإنسانية حيثما دعت الحاجة إلى ذلك. وستواصل ألمانيا العمل مع الجميع داخل الأمم المتحدة لمساعدة الفئات الأضعف ورسم طريق سلمي للمضي قدما للبشرية جمعاء، ولكن الآن الطريقة الوحيدة الأكثر فعالية لوقف عدم الاستقرار السياسي والآزمات الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي في العالم هي الاتحاد ومطالبة روسيا بصوت عال وبوضوح: أوقف هذه الحرب.

ذلك فحوى مشروع القرار A/ES-11/L.2، ولذلك أحث الجمعية العامة على التصويت تأييدا له. ونحن مدينون بذلك للأطفال الذين يصلون إلى لفيغ ووارسو. كل ما يريدونه هو العودة إلى ديارهم إلى مدارسهم وأصدقائهم وعائلاتهم. لماذا لا يمكنهم ذلك؟

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تعازينا الخالصة للسفيرة توماس - غرينفيلد والزملء في البعثة

عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

ونود أن نعيد التأكيد على أن الوقف الفوري للأعمال العدائية يجب أن يكون الخطوة الأولى من أجل تحسين الحالة الإنسانية. وقد تأثر مواطنو العديد من البلدان بشكل مباشر بالنزاع حيث أنهم يعيشون في أوكرانيا. وطالبنا بمعاملة عادلة لمواطني جميع البلدان الذين يسعون إلى مغادرة منطقة النزاع ونحث البلدان المجاورة على كفالة مرورهم الآمن دون أي تمييز.

ولذلك، أرحب بهذه الفرصة لعرض مشروع القرار A/ES-11/L.3، المعنون "الحالة الإنسانية الناجمة عن النزاع في أوكرانيا".

لقد قررت جنوب أفريقيا عرض هذه المبادرة على الجمعية العامة، بناء على اقتناعها بأن من الضروري أن تعتمد الأمم المتحدة بتوافق الآراء مشروع قرار بشأن الحالة الإنسانية التي تؤثر على شعب أوكرانيا. ومن الضروري أن يركز أي مشروع قرار بشأن الحالة الإنسانية تحديداً على المحنة الإنسانية للمدنيين المتضررين. وينبغي ضمان احترام وحماية الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين.

ويدعو مشروع القرار المنظمات الإنسانية إلى التمسك بمبادئ الحياد والنزاهة والإنسانية في أنشطتها، على نحو تسترشد فيه بمبادئ المساعدة الإنسانية المقبولة عموماً.

ولذلك، فإننا نحاول تقديم مشروع قرار يعالج الحالة الإنسانية على وجه التحديد ويخلو من المسائل الأخرى التي من شأنها أن تضعف وحدة الجمعية العامة وتوافق الآراء فيها. ونعتقد أن عدم توصل الجمعية العامة إلى توافق في الآراء لن يبشر بالخير بالنسبة للعمل الإنساني والإغاثة في أوكرانيا. ولن يساعد حتى أولئك الذين يقدمون المساعدة الإنسانية في أوكرانيا.

وتعتقد جنوب أفريقيا أنه ينبغي مناقشة المسائل السياسية والاستراتيجية المتعلقة بالنزاع في أوكرانيا، ولكن ليس في سياق مشروع قرار يركز على معالجة الحالة الإنسانية.

للسكن والعمالة. وترحب البرتغال بمبادرة الأمين العام بإنشاء فريق الاستجابة الجديد للأنزمات العالمية المعني بالغذاء والطاقة والتمويل، من أجل تحديد المخاطر العالمية الناجمة عن النزاع في أوكرانيا، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

إن مشروع القرار A/ES-11/L.2 المعروض علينا، المعنون "العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا"، الذي شاركنا في تقديمه، خطوة ضرورية تبررها تماماً الحالة المتردية بشكل متزايد. ونكرر على وجه الخصوص دعوته إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والحل السلمي للنزاع من خلال الحوار السياسي والمفاوضات والوساطة. ونشجع بقوة الدول الأعضاء الأخرى على التصويت مؤيدة لمشروع القرار. وكما أكد الأمين العام مرة أخرى بالأمس، فقد حان الوقت لوقف القتال الآن، ومنح السلام فرصة.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة جنوب أفريقيا، أود أن أعرب عن خالص تعازينا لشعب وحكومة الولايات المتحدة في وفاة وزيرة الخارجية السيدة مادلين أولبرايت. فلترقد روحها في سلام.

تعرب جنوب أفريقيا عن قلقها العميق إزاء الحالة الإنسانية في أوكرانيا. ونحن نتشاطر محنة هؤلاء المتضررين ومعاناتهم، بمن فيهم أضعف فئاتهم، النساء والأطفال.

وكما قلنا في بيانات سابقة، فإن النزاع في أوكرانيا له تداعيات إقليمية وعالمية، بما في ذلك الآثار الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تؤثر على البلدان في جميع أنحاء العالم. وتعتقد جنوب أفريقيا أن الوساطة والحوار والمفاوضات هي أكثر الطرق استدامة لحل حتى أشد الانقسامات استعصاءً على الحل. ولذلك، نرحب بجولات المفاوضات بين روسيا وأوكرانيا ونأمل أن تتمكن من إرساء الأساس للسلام على المدى الطويل وحل جميع الخلافات.

ونحث بقوة جميع الأطراف على التمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فضلاً

وندعو إلى تقديم المزيد من المساهمات من الدول الأعضاء والشركاء الدوليين لتحقيق تلك الغاية، بما في ذلك دعم نداء الأمم المتحدة العاجل الذي صدر مؤخرا. وستساهم فييت نام في تلك الجهود في حدود قدرتها.

إن أفضل طريقة لحماية المدنيين هي إنهاء النزاع. ولا بد حتما أن يتمثل الطريق إلى السلام في استمرار الحوار بين الأطراف المعنية. ونشدد على الحاجة الماسة إلى إنهاء الأعمال العدائية والتوصل إلى وقف لإطلاق النار وإيجاد تسوية سلمية طويلة الأجل للنزاع على أساس القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مع مراعاة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف.

ونحث أيضا الأطراف المعنية على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك تيسير إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق وتوسيع نطاقها وإيصال الضروريات، ولا سيما الأدوية والأغذية إلى جميع المحتاجين، بمن فيهم الرعايا الأجانب في أوكرانيا وحولها.

وتؤكد فييت نام من جديد استعدادها للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى للتخفيف من الآثار الإنسانية للنزاع وتعزيز الدبلوماسية والحوار.

السيد لوكا (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر البعثات الدائمة لمجموعة البلدان التي دعت إلى استئناف الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة للنظر في التداعيات الإنسانية الكارثية للعدوان على أوكرانيا.

يؤيد بلدي البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/ES-11/PV.7). وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تدين جمهورية مولدوفا بأشد العبارات الممكنة الحرب غير المبررة التي شنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا، وهي حرب تسببت في أكبر الأزمات الإنسانية في أوروبا منذ عقود عديدة.

في الختام، نشكر الدول الأعضاء التي أعربت عن اهتمامها بدعم اقتراحنا والمشاركة في تقديمه.

السيد دانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): دأبت فييت نام على التأكيد على أهمية احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وموقفنا الثابت هو أن جميع المنازعات الدولية يجب تسويتها بالوسائل السلمية، وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويشمل ذلك مبادئ السيادة والمساواة واحترام استقلال الدول وسلامتها الإقليمية؛ والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها. ومن خلال حروبنا التي استمرت عقودا، تدرك فييت نام مباشرة الدمار الناجم عن النزاع والعنف وما ينتج عن ذلك من عواقب. ولذلك، فإننا نشاطر المجتمع الدولي بإخلاص قلقه البالغ إزاء النزاع المسلح في أوكرانيا، ولا سيما عواقبه الإنسانية.

لقد فقد الناس حياتهم. واضطر الملايين إلى مغادرة منازلهم. من بينهم الآلاف من الفيتناميين الذين اختاروا بناء حياة في أوكرانيا. وتُمرت منازل وممتلكات، بما فيها تلك الخاصة برعايا أجانب في أوكرانيا، وحتى المدارس والمستشفيات. ولا يمكن للكثيرين توقع عودة الحياة الطبيعية التي كانت سائدة بالأمس.

وفي ظل هذه الخلفية، من الضروري الآن ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والوقف الفوري لاستخدام القوة من أجل تجنب وقوع المزيد من الضحايا والخسائر، على النحو الذي دعا إليه وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا منذ ٣ آذار/مارس. ويجب حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وينبغي التعجيل بالمساعدة الإنسانية والإغاثة وتيسيرهما. ويجب كفالة وصون سلامة وأمن اللاجئين، بمن فيهم الرعايا الأجانب، وإجلائهم.

وفي ذلك الصدد، فإن الجهود الإنسانية التي بذلتها الأمم المتحدة والبلدان ذات الصلة، بما فيها بلدان بالمنطقة، وشركاء دوليون آخرون في الأسابيع القليلة الماضية قد أثلت صدورها. إن التدابير الملموسة التي اتخذها الأمين العام لحشد الدعم للإغاثة الإنسانية للسكان ضرورية للغاية.

لقد شارك وفدي في تقديم مشروع القرار A/ES-11/L.2، المعنون "العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا"، الذي يسرته فرنسا والمكسيك، وسيصوت مؤيدا له.

تدعو جمهورية مولدوفا مرة أخرى إلى وقف الأعمال القتالية واستعادة السلام في أوكرانيا كشرط أساسي للتعامل مع العواقب الإنسانية الكارثية للعدوان على أوكرانيا.

السيدة سكيف (الأرجنتينية) (تكلت بالإسبانية): أود أن أبدأ بالمشاركة في تقديم التعازي إثر وفاة وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت.

قبل ثلاثة أيام، أفاد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي، بأن عدد اللاجئين والمشردين بسبب الحرب في أوكرانيا يقترب من ١٠ ملايين، الملايين من بينهم أطفال ومسنون ومعاقون. إنها ليست عواقب هذه الحرب. إنها عواقب جميع الحروب، أي تدمير الممتلكات المدنية؛ والتسبب بوفيات يمكن تفاديها؛ والمعاناة الناجمة عن محاصرة المدن؛ وندوب ستبقى على جثث الضحايا لبقية حياتهم؛ وولدت حزنا دائما في نفوس أجيال بأكملها.

وفي هذه المؤسسة التي نسميها الأمم المتحدة، وفي عام ١٩٤٥، التزمت شعوبنا التزاما راسخا بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. إننا لا نحترم تلك الولاية المقدسة ولا نكرم ملايين المدنيين الذين لقوا حتفهم والذين سعيينا باسمهم إلى بناء مستقبل ينعم بالمزيد من السلام. لم يعد هناك مجال للعنف. ونكرر ما فتئت الأرجنتين تقول منذ بياننا الأول عن هذه المسألة نحن مقتنعون بأنه لا يمكن التوصل إلى حل دائم إلا بالوسائل السلمية. وفي غاية الأهمية أن نرى وقفا فوريا لتصعيد الصراع، وأن تعود جميع الأطراف المعنية إلى طاولة المفاوضات.

وحتى يتحقق ذلك، يجب أن نبدأ بوقف إطلاق النار. ولن يكون هناك عالم يسوده السلام ما لم نحترم سيادة القانون في العلاقات الدولية والامتنال الكامل لجميع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الالتزام باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

إن تلك الأعمال القتالية تتهدد الهيكل الدولي للقواعد والمعايير التي ما فتئنا نعمل على بنائها وتعزيزها منذ أكثر من ٧٥ عاما، وتلحق مزيدا من الأضرار الجانبية بالمجتمع الدولي ككل. وبدلا من التسوية السلمية للنزاعات، ما انفك العالم يشهد عددا متزايدا من الضحايا المدنيين واللاجئين والمشردين داخليا، ومعاناة إنسانية هائلة لم نفكر أن من الممكن حصولها في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

منذ الأيام الأولى للهجمات العسكرية على أوكرانيا، تعرضت جمهورية مولدوفا بالكامل لجميع عواقب الحرب. وقد دخل جمهورية مولدوفا مئات الآلاف من الأوكرانيين ورعايا بلدان ثالثة فروا من أهوال هذه الحرب.

تبين البيانات الواردة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن جمهورية مولدوفا تستقبل أكبر عدد من اللاجئين الأوكرانيين بالنسبة عدد سكانها، أي ما يعادل نحو ٤ في المائة من سكانها. ومن بين ما يقرب من ٣٧٠ ٠٠٠ لاجئ دخلوا أراضي جمهورية مولدوفا، بقي منهم حوالي ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ يتلقون الحماية والمأوى في بلدي. إن الأغلبية المطلقة من هؤلاء الناس من النساء وكبار السن والأطفال، بما في ذلك ٤٤ ٠٠٠ من القاصرين.

لم تشهد مولدوفا أبدا أزمة من هذا القبيل، تحدث على خلفية استمرار جائحة مرض فيروس كورونا والوضع المعقد لقطاع الطاقة. وعلى الرغم من ذلك، تعمل جاهدة جميع السلطات الوطنية ذات الصلة، بما في ذلك عن طريق تعبئة المساعدة الدولية، من أجل معالجة هذه الحالة الطارئة غير المسبوقة. وفي الوقت نفسه، تضافرت جهود الحكومة والكيانات الخاصة والناس العاديين على نحو رائع لتقديم المساعدة والغذاء والمأوى والدواء لكل من يحتاج إليها.

وتتضمن جمهورية مولدوفا إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى توفير الحماية العاجلة للمدنيين والهيكل الأساسية المدنية، وتوفير ممرات آمنة للمدنيين للانتقال إلى أي بلد مجاور يختارونه، ووصول المساعدة الإنسانية بدون عوائق إلى السكان المتضررين من الأعمال العسكرية.

وحكومتها في وفاة وزيرة خارجية الولايات المتحدة السابقة مادلين أولبرايت.

إن التدخل المسلح في أوكرانيا أخذ في التفاقم، والعنف يتصاعد، والسكان المدنيون لا يزالون يعانون ظلما من ويلات النزاع. لقد استيقظت ضمائر الناس وأخلاقهم. ويعلمنا التاريخ أن السبيل الوحيد - وهو السبيل الأكثر عملية وقوة وفعالية - لوضع حد لمعاناة السكان المدنيين في النزاعات المسلحة هو وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية والعنف.

وهذه الحتمية، التي يطلبها الضمير السلمي والديمقراطي للبشرية، تجبر حكومة بيرو على دعوة أطراف النزاع إلى الموافقة على وقف إطلاق النار كتدبير فوري وأن تواصل مسار المفاوضات الدبلوماسية التي يمكن أن تنهي النزاع. وما دام النزاع مستمرا وما دام إطلاق النار متواصلا، يجب علينا أن نطالب بالامتثال للالتزام الحاسم المنصوص عليه في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني للحد من معاناة المدنيين وحمايتهم وضمان تمتعهم بحقوقهم الإنسانية. هذه ليست توصيات حسن نية أو تعبيرات طموحة عن السلوك المرغوب فيه. إنها التزامات دولية تعهدت بها أطراف النزاع ويجب عليها أن تمتثل لها، كضرورة حتمية.

إن القانون الدولي الإنساني لا يحقق في الدوافع التي تؤدي إلى نشوب نزاع. فشاغله الرئيسي هو تخفيف المعاناة الإنسانية التي تسببها الحرب، وتلك هي المهمة المحددة التي تنطوي عليها القرارات التي يتعين علينا اتخاذها. ولا يمكن أن يكون هناك تمييز في حماية السكان لأسباب سياسية. إنها مسألة تتعلق فقط وحسرا بالبعد الإنساني لحمايتهم، من دون تمييز من أي نوع.

وللأمم المتحدة ولاية لحماية جميع السكان المدنيين الذين يعانون في النزاع. وهذا المبدأ هو القوة الكامنة وراء القانون الدولي الإنساني والبعد الأخلاقي لشرط أن تحترم الأطراف، في كل يوم وكل ساعة من أيام النزاع، القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقيات جنيف الأربع

لذلك، نكرر إدانتنا للاتحاد الروسي على غزوه للأراضي الأوكرانية. ويجب عليه الكف عن استخدامه غير المشروع للقوة وأن يوقف عملياته العسكرية.

نؤكد من جديد أحكام القرار دإط-١١/١ المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠٢٢. ومن هذا المنطلق، شاركت الأرجنتين في تقديم مشروع القرار ES-11/L.2، المعنون "العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا"، وستصوت مؤيدة له.

إننا لا نشعر بالقلق فقط إزاء استمرار التدهور الخطير في الحالة الإنسانية في أوكرانيا، بل إنه يصدنا ويرعبنا. إن كل شخص يفر ويضطر إلى ترك منزله التماسا للسلامة والحماية نعتبره واحدا منا. فهم جيراننا الذين يطلبون منا المساعدة. وندين جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي، ونطالب بالاحترام الكامل لتلك المجموعة من القوانين في الأعمال القتالية. وجميع أطراف الصراع ملزمة بذلك بالالتزام القانوني.

من الحتمي إتاحة إمكانية الوصول الفوري وبدون عوائق إلى المساعدة الإنسانية الفعالة والحقيقية. والمسألة لا تتعلق بأي طرف بل بضمان التزام جميع الأطراف التزاما فعالا بضمان هذا الوصول. ونؤيد ونشجع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتخفيف من وطأة هذه الحالة.

إن جمهورية الأرجنتين ملتزمة أيضا بمد يد العون إلى من هم بأمس الحاجة إليها عندما تمس حاجتهم إليها. لقد فتحنا حدودنا أمام جميع الأوكرانيين وأفراد أسرهم المباشرة من خلال منح تأشيرات إنسانية من دون أي شروط أخرى.

ونشيد بجميع النداءات التي تطالب باحترام الالتزامات الإنسانية تجاه جميع الأشخاص من دون تمييز. وفي ذلك الصدد نتوقع امن الجميع الالتزام باحترامها. فالدفاع عن الحياة هو ما أنشئت الأمم المتحدة من أجله. ومن واجبنا، في هذه القاعة اليوم، ضمان أن تسود الحياة.

السيد رودريغيس كوادروس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن أصدق تعازي حكومة بيرو لوفد الولايات المتحدة

التعبير عن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب التي تؤثر على الأشخاص المشردين بسبب النزاع، بمن فيهم اللاجئين. وإذا ما حققنا التطبيق الواسع النطاق للقانون الدولي الإنساني، إلى جانب حماية كرامة السكان المدنيين وصحتهم وحياتهم، فإننا سنسهم في المسار السليم للمفاوضات الجارية بين الطرفين، وسنختصر الطريق إلى إرساء وقف للأعمال القتالية ونجاح محادثات السلام.

وفي ظروف خطيرة مثل الظروف الحالية، التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين على نطاق ربما لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، من الضروري عدم تفاقم الخلافات أو إثارة النزاع أو تشجيع التمرس في مواقف سياسية مفرطة الجمود. إن أوقات الأزمات الحقيقية، مثل تلك التي نعيشها اليوم، أيضا أوقات يمكن فيها التمسك بقيم الحزم والصفاء والالتزان والمسؤولية.

لقد علمتنا الفترات التاريخية فيما بين النزاعات وعمليات السلام، منذ عام ١٩٤٥ أن السلام ليس هو الاندفاع المثالي لإعلانه والرغبة فيه فحسب، بل هو أيضا تجسيد لرؤية واقعية لكيفية تحقيق التوازن بين المصالح المتضاربة. وما دامت الدولة العالمية غير موجودة، فإن السلام سيكون دائما اتفاقا فيما بين الدول والشعوب، ولهذا السبب يجب أن يبنى السلام من النزاعات نفسها. ولذلك السبب من الأهمية بمكان تشجيع وتعزيز وحماية المفاوضات بين الطرفين بوصفها السبيل لإنهاء النزاع في أوكرانيا. والحل التفاوضي الذي يراعي مصالح جميع الأطراف وفقا لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة هو، في المقام الأول والأخير، الوسيلة - الوسيلة الوحيدة - لاستعادة السلام وإنهاء معاناة الناس.

السيد تيتو (كيريباس) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي، بالنيابة عن حكومة كيريباس وشعبها، أن أقدم بتعازينا القلبية إلى حكومة الولايات المتحدة وشعبها على الأنباء المحزنة بوفاة وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت. تغمدنا الله برحمته.

وتؤيد كيريباس البيان الذي أدلى به السفير براساد، ممثل فيجي (انظر A/ES-11/PV.7) بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ. وبصفتي الوطنية، أود أن أضيف النقاط التالية.

لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧، وأن تكفل حماية المدنيين والمحتجزين.

والهجمات التي تستخدم التكنولوجيات الجديدة والأسلحة السيبرانية تعني أيضا ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني. وينبغي للأطراف أن تمتنع عن شن هجمات ضد السكان المدنيين. وينبغي ألا تنفذ هجماتهم في انتهاك للقواعد المتعلقة بسير الأعمال العدائية أو المحظورات المتعلقة بأساليب الحرب ووسائلها. وينبغي ألا تستخدم أسلحة محظورة في مناطق مأهولة بالسكان أو أسلحة ذات آثار واسعة النطاق. وينبغي ألا توجه هجماتها ضد الأعيان المدنية. وينبغي لها أن تعمل على الحفاظ على الهياكل الأساسية الجوهرية مثل شبكات المياه والغاز والكهرباء، التي توفر الإمدادات والمدخلات الحيوية للمنازل والمدارس والمرافق الطبية.

وعلى الأطراف حماية الأماكن التي تجري فيها أعمال إنسانية والالتزام بالحظر المفروض على القصف العشوائي وأخذ الرهائن. وينبغي لها أن توفر الرعاية لجميع الجرحى، بغض النظر عن جانب النزاع الذي ينتمون إليه. وعليها أن تضمن معاملة المحتجزين والسجناء معاملة إنسانية وعدم تعريضهم لظروف مهينة أو منافية لكرامتهم. وينبغي لها أن توفر الحماية غير المقيدة للموظفين الطبيين والمرافق الطبية والوحدات المتنقلة واللوازم الصحية، وأن تكفل الأداء الفعال للممرات الإنسانية، وأن تتعاون مع الأعمال الإنسانية التي تضطلع بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي ينبغي لها أن ترحب بمبادراتها والتي ينبغي ضمان وصولها إلى المدنيين.

ويجب المطالبة بجميع الالتزامات السالفة الذكر والوفاء بها، من ناحية، وتنفيذها وفقا لمبادئ الإنسانية والنزاهة والحياد والعالمية التي يقوم عليها القانون الدولي الإنساني، من ناحية أخرى.

ويقع على عاتق المجتمع الدولي واجب تضامن خاص مع المشردين واللاجئين، الذين يوجد منهم حاليا أكثر من ٤ ملايين شخص. ويجب ممارسة واجب حمايتهم من دون تمييز من أي نوع، مع احترام كرامتهم وحقوقهم الإنسانية وحياتهم الأساسية، بغض النظر عن مجتمعهم الأصلي، ومعارضة جميع أعمال ومظاهر وأشكال

إن النزاع السياسي والعسكري بين روسيا وأوكرانيا، الذي اندلع على الساحة العالمية خلال الأسابيع الأربعة الماضية وأصبح أزمة إنسانية قاتمة، قد لامس أعماق إنسانيتنا. ولذلك، فإننا مضطرون إلى أن نتقدم ونفعل ما في وسعنا لتقديم الدعم لإخواننا البشر الذين ما زالوا يعانون حتى يومنا هذا - وربما لأيام أخرى قادمة - من أهوال هذه الحرب الرهيبة. وأفضل ما نقدمه من مساعدة ودعم في هذه الأزمة الإنسانية المتصاعدة أن نشارك في تقديم مشروع القرار المعروض علينا (A/ES-11/L.2) وأن نصوت مؤيدين له، وأن نطلب بكل احترام إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تؤدي أدوارها بأي طريقة ممكنة - ماديا وروحيا - لاستعادة السلام في أوكرانيا وروسيا وبقية العالم.

السيد جينغا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أقدم بتعازينا القلبية إلى بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة والشعب الأمريكي بوفاة السفيرة السابقة للولايات المتحدة ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت. إن إرثها سيعمر طويلا جدا.

وتؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا (انظر A/ES-11/PV.7). وبصفتنا الوطنية، ندين بأشد العبارات العدوان الروسي على أوكرانيا، بما في ذلك تورط بيلاروس. وتتضم رومانيا إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تدعو الاتحاد الروسي إلى الوقف الفوري لاستخدام القوة ضد أوكرانيا وسحب قواته العسكرية من أراضي ذلك البلد. وتدعو رومانيا إلى احترام سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ويجب مساءلة الاتحاد الروسي وبيلاروس عن أعمالهما ضد دولة عضو ذات سيادة في الأمم المتحدة. ويشكل العمل العدواني غير المبرر الذي ارتكبه روسيا وأيدته بيلاروس انتهاكا خطيرا للفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة ما. وهذا الحظر هو قاعدة من قواعد القانون الدولي التي يجب على

على مدى الأسابيع الأربعة الماضية، ما فتئنا، نحن شعب كيريباس، نشعر بالقلق والضيق وبعدم تمكننا من مواصلة الحياة الطبيعية بسبب الصور التي نراها لحرب تدور رحاها في أوكرانيا حيث يتمزق البشر أو يموتون في العذاب والألم، وتدمر منازلهم وغيرها من ممتلكاتهم الحيوية، وهم بدون طعام أو شراب لعدة أيام، ويعيشون في خوف كل دقيقة من اليوم، ويفرون من قراهم ومدنهم الحبيبة فقط ليصبحوا لاجئين في أماكن أخرى؛ والآباء يكونون على أطفالهم الذين قتلوا، والأطفال يكونون على آبائهم أو أمهاتهم أو كليهما، الذين قتلوا؛ والزوجات يبكين على جثث أزواجهن الذين قتلوا والعكس صحيح. والكثير جدا من البشر الذين يرتدون الزي العسكري يسقطون ويدفنون في القبور ويتركون وراءهم أمهات عازبات حزينات وأطفالا بلا آباء. ولأن ثقافتنا في كيريباس، على غرار العديد من ثقافات جزر المحيط الهادئ التقليدية، متجذرة بعمق في القدسية وقدسيتها كل إنسان، لا يسعنا إلا أن نشعر بالحزن والضيق ونتوق إلى طرق مجدية للتصدي لصرخات الشعب البريء والعاجز في أوكرانيا اليوم.

وعندما انضمت كيريباس إلى الأمم المتحدة قبل ٢٣ عاما، فعلت ذلك اعتقادا منها بأن سلامتها وأمنها، بوصفها دولة صغيرة ذات سيادة ليس لها قوة عسكرية أو دفاعية، هما مسؤولية الأمم المتحدة المقتدرة، حيث تعامل جميع الأمم - كبيرها أو صغيرها، غنيها أو فقيرها، قويها أو عاجزها - على قدم المساواة بموجب القانون العالمي الأعلى المجسد في ميثاق الأمم المتحدة، الذي يوجه جميع الأمم والشعوب المتحضرة في العالم إلى اتباع مدونات السلوك الإنساني الجيد واللائق المتفق عليها فيما بينها.

لقد وضعنا ثقة كبيرة في حكمة الدول المؤسسة للأمم المتحدة، الذين وضع خمسة منها على هرمها لكفالة ألا تعاني البشرية من الحروب بعد الآن. ونطلب بكل تواضع أن تحترم هذه الدول الخمس المؤسسة بإخلاص الأمانة والواجب المقدسين اللذين أنيطا بها حتى تنتهي جميع الحروب، ويحقق السلام العالمي لجميع الأمم والشعوب الآن وفي المستقبل.

لقد تمت تعبئة رومانيا بالكامل والتزمت بدعم أوكرانيا والسكان المدنيين الذين أُجبروا على الفرار من بلدهم منذ الأيام الأولى للعدوان العسكري الروسي في أوكرانيا. وحدودنا مفتوحة. وحتى الآن، دخل أكثر من ٥٥٠ ٠٠٠ مواطن أوكراني أراضي رومانيا، وتم تقديم ٣٠٠ ٤ طلب للجوء من قبل المواطنين الأوكرانيين. لقد ساعدنا كل من يرغب في الفرار من أوكرانيا، سواء كانوا أوكرانيين أو من مواطني بلدان ثالثة.

ومنذ ٩ آذار/مارس، يعمل مركز إنساني في الجزء الشمالي من رومانيا، بالقرب من الحدود مع أوكرانيا، كمركز لوجستي يجمع التبرعات الإنسانية الدولية وينقلها دعماً لأوكرانيا. ويمكن أيضاً استخدام المركز لتوجيه مساعدة ملموسة إلى جمهورية مولدوفا. يتم دعم المركز من قبل المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتهدف رومانيا إلى تعزيز الدعم المقدم إلى جمهورية مولدوفا، بما في ذلك الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي.

ويتزايد الضغط على الدول الواقعة في المنطقة المجاورة مباشرة لأوكرانيا، ولا سيما جمهورية مولدوفا التي بلغت حدود قدرتها على استقبال اللاجئين. وقررت رومانيا، بالتعاون مع فرنسا وألمانيا، تنظيم مؤتمر دولي في برلين في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٢ لدعم جمهورية مولدوفا.

وتعمل السلطات الرومانية عن كثب مع العديد من وكالات الأمم المتحدة، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واليونسف، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأغذية العالمي. تكمل المشاركة النشطة للمجتمع المدني الروماني جهود هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها. ونشير، في ذلك الصدد، إلى إطلاق منبر "أوكرانيا - معاً نساعد أكثر"، الذي يجمع ويرصد عروض الدعم الواردة من المنظمات غير الحكومية.

السيد غوناراتنا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تعازي حكومة وشعب سري لانكا لحكومة وشعب الولايات المتحدة بوفاة وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت، التي كانت أيضاً ممثلة دائمة سابقة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. فلتقد روحها في سلام.

جميع الدول الالتزام بها. وانتهاكات ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان بشكل عام أمر غير مقبول. وتدين رومانيا بأشد العبارات جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، فضلاً عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا.

إن الحالة الإنسانية في أوكرانيا كارثية. فالملايين من الأوكرانيين، بمن فيهم الأطفال، يقعون ضحايا لهجمات غير مبررة من جانب جيش يهرب السكان المدنيين مراراً وتكراراً وعمداً، مما أدى إلى موجة هجرة كبيرة. وتبين الإجراءات المتخذة على أرض الواقع أن الاتحاد الروسي قد انتهك القانون الدولي عمداً وبشكل متكرر وغير مقبول، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ويجب أن نتوقف الهجمات على المدنيين فوراً، ولا بد من إنشاء ممرات آمنة، يتفق عليها الطرفان بصورة مشتركة، للسماح بحركة من يرغبون في مغادرة مناطق النزاع ونقل المعونة الطبية التي تمس الحاجة إليها لمن يختارون البقاء. ولهذا السبب فإن اعتماد مشروع القرار الذي قدمته أوكرانيا اليوم (A/ES-11/L.2) أمر ملح. ونأمل أن تصوت الدول الأعضاء مؤيدة للقرار، كما أيدت القرار دإط-١١/ بشأن العدوان على أوكرانيا، الذي اعتمدته الجمعية العامة في جلسة الدورة الاستثنائية الطارئة المعقود في ٢ آذار/مارس ٢٠٢٢ (انظر A/ES-11/PV.5).

وأي محاولة لتقديم روايات بديلة تبرر أشكال العدوان التي يشنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا، بما في ذلك غزوها، هي محاولات غير مقبولة. ورومانيا من أوائل مقدمي مشروع القرار المعنون "العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا"، المعروض علينا اليوم، ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تأييده. إن العدوان المستمر على السكان المدنيين والحالة الإنسانية في أوكرانيا أمران لا يطاقان ببساطة، ولهذا السبب يجب اعتماد مشروع القرار هذا على وجه الاستعجال.

وفي الوقت نفسه، ترى رومانيا أن العودة إلى خطاب التهديد باستخدام الأسلحة النووية أمر غير مقبول وغير مسؤول. إن الدعوة المتكررة إلى آليات الذعر والترهيب أمر لا يطاق.

من الرعايا الأوكرانيين و ٤٦٣ ١١ من الرعايا الروس الذين تقطعت بهم السبل حالياً في سري لانكا. وتقدم سري لانكا أيضاً الدعم، حسب الاقتضاء، للرعايا الأوكرانيين في سري لانكا الذين لا تتاح لهم إمكانية العودة الفورية.

ونضمّ صوتنا إلى أصوات الدول الأعضاء الزميلة في دعم الاستجابة الإنسانية التي وضعها الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بغية تقديم المساعدة الإنسانية والحماية للمدنيين. ونكرر التأكيد على ضرورة تضافر جهود الجميع لممارسة أقصى درجات ضبط النفس لحل الأزمة بغية استعادة السلام والأمن والاستقرار بشكل دائم في المنطقة وخارجها.

السيد هاجيكريسانتو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد قبرص تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/ES-11/PV.7)، وتود أن تدلي ببعض الملاحظات الإضافية.

صُدّنا جميعاً بمشاهد الموت والدمار من أوكرانيا خلال الأسابيع الأربعة الماضية. إن اللقطات التي تدمي القلب لآلاف المدنيين المهجرين الذين أجبروا على مغادرة منازلهم بحثاً عن الأمان تشهد على وحشية الحرب. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فر ١٠ ملايين شخص في أوكرانيا بعد الغزو الروسي وهم إما نازحون داخلياً أو لاجئون في الخارج.

وندعو إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية، والاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، والوصول الآمن ومن دون عوائق للمعونة الإنسانية والمرور الآمن للمدنيين. وندين الهجمات العشوائية ضد المدنيين والبنى التحتية المدنية واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. إن الصور المروعة من ماريوبول مفعجة ببساطة، وهي واحدة من المدن التي تحوي معظم المعالم التاريخية في أوكرانيا، وهي الآن في حالة خراب. يجب ضمان استمرار وصول جميع الجهات الفاعلة الإنسانية في جميع أنحاء أوكرانيا.

منذ اليوم الأول للعدوان على أوكرانيا، أظهر شعب قبرص - الذي لا يزال ثلثه مشرداً بسبب الغزو والاحتلال الأجبيين - تضامنه مع

ونحن، بوصفنا أعضاء في الجمعية العامة، تعهدنا بدعم ميثاق الأمم المتحدة والحفاظ عليه. وقد تعهّدنا بمعاملة بعضنا بعضاً باحترام متبادل. وبوصفنا دولة نامية، يحق لنا أن نتطلع إلى هذه الجمعية من أجل المساواة في المعاملة والحماية. وقد أُجبرت الدول النامية على المعاناة من ضغوط اقتصادية شديدة نتيجة لفشل الدول المتقدمة النمو في إدارة شؤون الحوكمة بواجب العناية. وإذا نظرنا حولنا فسنجد عالماً من الفوضى على امتداد الخارطة. وإذا نظرنا إلى العمق، فسنجد أننا في حاجة ملحة إلى حل المسائل التي تهدد وجود البشرية. ونحن قانعون بمجرد مناقشة المسائل التي ابتلينا بها، والمناقشات مستمرة إلى ما لا نهاية.

لذلك فإننا نناشد الجمعية العامة اليوم أن تتعهد بخفض التصعيد. فلا يوجد شيء لا يمكننا حلّه من خلال مناقشة ديمقراطية متعددة الأطراف. وكل المنازعات الحالية في عالمنا هي من صنعنا - أيّا كان السبب. لذلك فإننا نحث الطرفين على وقف جميع الأعمال القتالية ووقف التصعيد والعودة إلى طاولة المفاوضات بغية ضمان الاحترام المتبادل لبعضهما. ويؤيد الميثاق السلام ومنع استخدام القوة واحترام حقوق الإنسان. يجب أن يُسمح لنا بالعيش في سلام. هذا من حقنا بوصفنا أعضاء في الأسرة الإنسانية. ولا يمكن استخدام دولنا كرقعة شطرنج للسياسة الدولية.

ونشعر بالحزن إزاء الأحداث التي تتكشف في أوكرانيا، والتي كان من الممكن تجنبها لو أُلقيت نظرة موضوعية على الأعراض والأسباب الكامنة وراءها وعولجت عندما بدأت في الظهور. يمكننا أن نعترف بهذا الإغفال بالقول: إنه خطئي، إنه خطئي، إنها خطيئتي الكبرى. لم يفت الأوان بعد لكي نكفل لأنفسنا نظاماً عالمياً للسلام بدون الحاجة إلى العدوان.

وقد اتخذت حكومة سري لانكا إجراءات فورية لضمان رفاه الزوار الأوكرانيين والروس الذين تقطعت بهم السبل حالياً في سري لانكا بسبب الأزمة السائدة. وفي هذا الصدد، منح مجلس الوزراء في ٢٨ شباط/فبراير الإنذ بتمديد التأشيرات لمدة شهرين، مجاناً، لـ ٣ ٩٩٣

المستشفيات والمدارس. ونكرر الدعوة إلى احترام القانون الدولي الإنساني، ونحث على احترام مبدأي التمييز والتناسب في النزاعات المسلحة. ويجب ألا يكون السكان المدنيون والمستشفيات والمدارس أبدا هدفا للأعمال العدائية.

وفضلا عن ذلك، يساورنا قلق خاص إزاء حالة الفئات الضعيفة، مثل المعوقين والمسنين والأطفال. وندعو إلى مراعاة احتياجاتهم في هذه الحالة الحرجة. وفي هذا الصدد، نتثي أندورا على العمل الحيوي والشجاع الذي تقوم به الوكالات العاملة في مجال الأنشطة الإنسانية في الميدان، التي تقدم لضحايا النزاع دعما حاسما وتستجيب للاحتياجات الإنسانية للسكان. ويجب الإقرار بعملها وحمايتها.

ولهذا السبب شاركت أندورا في تقديم مشروع القرار A/ES-11/L.2، المعنون "الآثار الإنسانية للعدوان على أوكرانيا" - وهو نص إنساني يهدف إلى ضمان توفير المعونة المطلوبة لسكان أوكرانيا - وستصوت مؤيدة له.

وفي ٢ آذار/مارس، اعتمدت الجمعية العامة بأغلبية كبيرة القرار ES-11/1 المعنون "العدوان على أوكرانيا". ويشجب القرار عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، ويدين جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني، ويدعو إلى إنهاء العدوان على أوكرانيا. لقد شهدنا منذ بداية الأعمال العدائية، قبل شهر واحد، أهوال الحرب، ومعاناة الملايين من الناس، وتدمير مستقبلهم. وستكون لتلك الآثار عواقب ليس على الحالة الإنسانية في البلد فحسب، بل وعلى الاقتصاد العالمي والسياق الهش للأمن الغذائي أيضا.

وستظل عواقب النزاع تؤثر، ليس فقط على حياة الملايين من الأوكرانيين، بل وعلى ذاكرتهم الجماعية أيضا. وعلاوة على ذلك، فإن تداعياته المتعلقة بالقانون الدولي لا جدال فيها. وتكرر أندورا دعوتها إلى احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتشير أندورا إلى أن قرار محكمة العدل الدولية الداعي إلى الوقف الفوري للعمليات العسكرية في أوكرانيا ملزم قانونا، وتدعو إلى مراعاته.

شعب أوكرانيا. وقد ساهمت قبرص في الصندوق الإنساني الأوكراني وأرسلت أكبر شحنة تقدمها من المساعدات الإنسانية إلى أوكرانيا على الإطلاق. كما رحبنا بأكثر من ٦٠٠٠ لاجئ أوكراني وعرضنا المساعدة على آلاف آخرين.

وتدين قبرص جميع خروقات السلام والأمن الدوليين التي ترتكب من خلال العمل العسكري الذي تقوم به أي دولة ضد استقلال دولة أخرى وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ونكرر تأكيد دعمنا لوحدة أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

إننا نرفع صوتنا ضد هذه الحرب التي لا معنى لها وعواقبها الإنسانية الرهيبة، ونأمل في وقف فوري لإطلاق النار يمكن النازحين من العودة إلى ديارهم. ونعتقد أن أفضل طريقة لمعالجة الحالة الإنسانية هي اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار المعنون "العواقب الإنسانية للعدوان على أوكرانيا"، وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تأييده.

السيدة فيفيس بالمانيا (أندورا) (تكلمت بالفرنسية): أود في البداية، بالنيابة عن حكومة وشعب إمارة أندورا، أن أعرب عن تعازينا المحترمة والصادقة للبعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية بوفاة وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت.

تؤيد إمارة أندورا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في جلسة هذا الصباح (انظر A/ES-11/PV.7).

ويساور أندورا قلق عميق إزاء التدهور السريع للحالة الإنسانية في أوكرانيا. إننا نشهد أكبر أزمة لاجئين في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. فقد فر أكثر من ٣,٥ ملايين شخص من البلد وشرد ما لا يقل عن ٦,٥ ملايين شخص داخليا بسبب النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج ١٢ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية وفقا لتقديرات الوكالات الدولية.

وعلاوة على ذلك، نشعر بالقلق إزاء التقارير الواردة من الميدان عن شن هجمات ضد السكان والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك

الإنسانية إلى السكان المدنيين المتضررين من الحرب. كما نكرر دعوة الأطراف إلى المشاركة في القنوات الدبلوماسية المناسبة لحل النزاع سلمياً. وتلك خطوة ضرورية للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في أوكرانيا.

إن الحفاظ على النظام العالمي المتعدد الأطراف القائم على القواعد أمر حتمي، وخاصة بالنسبة للدول النامية الصغيرة مثل جامايكا. وهذا النظام والنسق الدولي الذي يحافظ عليه مهددان بشدة الآن. ولا سبيل للسماح بحدوث ذلك. فالعواقب وخيمة - وربما وجودية - خاصة بالنسبة لبلدان مثل جامايكا. ولا يمكن، ولا ينبغي، أن يتوقع من المجتمع العالمي أن يقف صامتا وأن يسمح بحدوث ذلك. بل يجب أن نقف ونطالب بالوقف الفوري وغير المشروط للأعمال العدائية في أوكرانيا والعودة إلى الحوار والدبلوماسية.

وتلاحظ جامايكا أن الحالة الإنسانية المتدهورة في أوكرانيا تزداد حرجاً وفضاعة يوماً بعد يوم، وأن الأثر على استقرار بلدان الجوار والإمدادات العالمية من الغذاء والاقتصاد العالمي محسوس حالياً في بلدان بعيدة عن النزاع. وستتفاقم هذه الآثار بسبب وجود نزاع طويل الأمد في أوكرانيا.

ولذلك تنضم جامايكا إلى الدعوة الموجهة إلى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأسره لدعم جهود الإغاثة الإنسانية، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والهيئات المنتسبة إليها، من أجل التمكين من تقديم المساعدة اللازمة للسكان المدنيين في أسرع وقت ممكن. وتؤكد جامايكا من جديد الرأي القائل بأن الخطوة الحاسمة التي يلزم اتخاذها لمعالجة الأزمة الإنسانية في أوكرانيا هي إنهاء النزاع والتوصل إلى حل سلمي له.

ولذلك تدعو جامايكا الأطراف إلى الانخراط في آلية للسلام، وتحث جميع الدول الأعضاء على دعم عملية تجمع الأطراف معا في حوار لإيجاد حل للنزاع وفقاً لمبادئ القانون الدولي واحترام السيادة والسلامة الإقليمية، تمثيلاً مع ما ورد في ديباجة الميثاق، "التحلي بالتسامح والعيش معا في سلام وحسن جوار".

وتدعو أندورا مرة أخرى إلى وقف إطلاق النار وتعرب عن تضامنها مع الشعب الأوكراني.

السيد والاس (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم خالص تعازي جامايكا للبعثة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة وللولايات المتحدة حكومة وشعباً في وفاة السفيرة ووزيرة الخارجية السابقة، مادلين أولبرايت. قبل ثلاثة أيام، وكان ابني يناقش معي أحد كتبها. ونحن على قناعة بأنها تركت إرثاً مشهوداً.

أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة للدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة للنظر في الأزمة الإنسانية التي تتكشف في أوكرانيا نتيجة للغزو الروسي لذلك البلد. وفي البداية، أود الإشارة إلى أن جامايكا تؤيد مشروع القرار A/ES-11/L.2، الذي قدمته أوكرانيا، والذي يجري النظر فيه اليوم، وشاركت في تقديمه.

إن الأزمة الإنسانية في أوكرانيا نتيجة مباشرة للغزو العسكري الروسي لأوكرانيا. ومن المرجح أن تستمر الأزمة الإنسانية، بطريقة أو بأخرى، ما دامت الحرب تدور رحاها في أوكرانيا. وإن العمل العسكري الذي تقوم به روسيا في أوكرانيا ينتهك مبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية، وعدم التدخل في شؤون الدول ذات السيادة، والالتزام بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وترى جامايكا أن تلك الالتزامات مصونة ولا غنى عنها للحفاظ على سيادة القانون ووصون السلم والأمن الدوليين. وتلك هي أئمن وأقدس التزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونضم صوتنا أيضاً إلى صوت الدول الأعضاء في دعوة أطراف النزاع إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين لحماية السكان المدنيين والتقليل إلى أدنى حد من الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية المدنية.

وتؤيد جامايكا النداء الذي وجهته الدول المحبة للسلام اليوم من أجل الوقف الفوري للأعمال العدائية للتمكين من تقديم المساعدة

ونشدد أيضا على أن حقوق الإنسان والقانون الإنساني غير قابلين للتفاوض ولا يمكن إلغاؤهما باستخدام القوة. ولا بد من محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

ونشدد على وجوب إيصال المعونة الإنسانية إلى المحتاجين إليها في الوقت المناسب، ومنع إيصال المعونة الإنسانية أمر غير مقبول على الإطلاق. ونكرر دعوتنا إلى فتح ممرات إجلاء آمنة كدليل على محاولة حقيقية للحوار والمشاركة الدبلوماسية وإلى احترام تلك الممرات. وتتنظر مالطة حاليا في تقديم مساعدة إضافية - بخلاف المساعدة التي قدمتها بالفعل - بقصد مساعدة جهود وكالات الأمم المتحدة العاملة في أوكرانيا والبلدان المجاورة لها.

وندعو جميع أعضاء الجمعية العامة إلى التصويت لصالح مشروع القرار A/ES-11/L.2 المقدم من أوكرانيا ومجموعة من البلدان التي تمثل مختلف المناطق ويشارك في تقديمه العديد من البلدان الأخرى. والتصويت لصالح مشروع القرار هذا هو تصويت لصالح ميثاق الأمم المتحدة وتصويت لصالح القانون الدولي الإنساني. إنه تصويت لصالح سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وتصويت لصالح شعب أوكرانيا.

ونغتتم هذه الفرصة مرة أخرى للإعراب عن تضامننا مع شعب أوكرانيا ولتذكر أولئك الذين جادوا بأرواحهم بالفعل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن هذا البند في الجلسة هذه. ونستمع إلى المتكلمين المتبقين في الساعة ١٠/٠٠ غدا - الخميس، ٢٤ آذار/مارس - في هذه القاعة. رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بالإعراب عن خالص تعازي مالطة القلبية للولايات المتحدة حكومة وشعبا في وفاة السفيرة ووزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت.

وتؤيد مالطة البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/ES-11/PV.7) وأود أن أبرز عددا من النقاط بصفتي الوطنية.

إن العدوان العسكري غير المسوغ وغير المبرر من جانب الاتحاد الروسي، الذي ندينه بشدة، قد أفضى إلى حرب مدمرة في أوروبا وأزمة إنسانية أخرى من صنع الإنسان. وقد أدى ذلك العمل العدائي إلى وقوع خسائر في أرواح المدنيين، بما في ذلك أرواح النساء والأطفال، ومعاناة لا داعي لها وصدمة نفسية ستستمر لسنوات قادمة.

وفي الوقت نفسه، أجبر أكثر من ٣ ملايين أوكراني على ترك منازلهم وحياتهم وراء ظهورهم في محاولة يائسة للهروب من العنف والوحشية. ولا تزال الصور حاضرة في أذهاننا للأطفال غير المصحوبين بذويهم وهم يبكون، لا حول لهم ولا قوة، خلال محاولتهم لشق طريقهم إلى بر الأمان، وكبار السن الذين يصارعون ظروف الشتاء الباردة أثناء محاولتهم الفرار، والنساء الحوامل المصابات المحمولات على نقالات بعد قصف مستشفى للولادة.

في ماريوبول، الحالة متردية. وقد حولت الضربات التي لا هوادة فيها من قبل الاتحاد الروسي المدينة إلى رماد وأنقاض في غضون أسابيع. ولم تسلم المستشفيات والمدارس أيضا، على الرغم من أنها محمية بموجب القانون الدولي الإنساني. وندعو الاتحاد الروسي إلى الوقف الفوري لعدوانه على أوكرانيا ومضاعفة جهوده من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع.